

تحليل وقياس أثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود على المستوى العام للأسعار  
في العراق للمدة (1988-2017)

**Analysis and measurement of the impact of public budget deficit and  
money supply at the general level of prices In Iraq for the period (1988-2017)**

أ.م.د. صباح صابر محمد خوئناو

قسم الإقتصاد/ كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة صلاح الدين – أربيل

sabah\_khoshnaw@yahoo.com

[sabah.mohammed@su.edu.krd](mailto:sabah.mohammed@su.edu.krd)

تاريخ استلام البحث 2018/6/25 تاريخ قبول النشر 2018/10/22 تاريخ النشر 2019/8/19

### المستخلص

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء، خاصة وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم موازنات البلدان المتقدمة فضلاً عن البلدان النامية التي حال وجود عجز في بعض موازنتها العامة دون قيامها بواجباتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وإنطلاقاً من الأهمية التي تلعبها الموازنة العامة للدولة في حياة الفرد والمجتمع، ودورها في تحريك دواليب الإقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاه ، فقد يؤدي إتساع عجز الموازنة العامة الى تهديد الإستقرار النقدي والمالي للدولة. وقد توصلت الدراسة الى أن لكل من العجز في الموازنة العامة وعرض النقود علاقة قوية وطردية بينهما من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى وأن كل من هما يؤثران بشكل إيجابي على المستوى العام للأسعار، فضلاً عن أن علاقة النفقات العامة بالمستوى العام للأسعار علاقة طردية وأن أثر النفقات العامة إيجابي على المستوى العام للأسعار. كما وظهرت الدراسة أن علاقة الإيرادات العامة والمستوى العام للأسعار هي علاقة عكسية، أي كلما زاد الإيرادات العامة إنخفض المستوى العام للأسعار.

وأوصت الدراسة بتثبيت عجز الموازنة العامة عند مستوى مقبول، ويتم ذلك من خلال الإعتماد على طريقة آلية في عمل السياسة المالية والمتمثلة في نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمثبت ديناميكي، لغرض التأثير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. فضلاً عن ضرورة العمل على تشكيل مجلس تنسيقي للسياستين المالية والنقدية في الموائمة بين مصادر التمويل المختلفة للعجز المالي، وإدارة الدين الحكومي، بحيث تعمل على تقليل تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية، وأن تكون تلك السياستين متكاملتين لتحقيق الهدف الرئيسي المشترك وهو الإستقرار الاقتصادي مع ضمان معدل نمو إقتصادي جيد.

### Abstract

The problem of the state budget deficit is one of the most important contemporary economic problems in which the table has been widely divergent, especially as it has become the hallmark of most of the budgets of the developed countries as well as of the developing countries, where there is a deficit in some of their budgets without fulfilling their duties in achieving comprehensive economic and social development. In light of the importance played by the state budget in the life of the individual and society and its role in moving the national economy towards progress and prosperity, the widening of the budget deficit may threaten the monetary and financial stability of the state.

The study found that each of the deficit in the general budget and the presentation of money a strong and positive relationship between them on the one hand and the general level of prices on the other hand and that both affect positively on the general level of

prices, as well as that the relationship of public expenditure to the general level of prices is a positive relationship and the impact Public expenditure is positive at the overall level of prices. The study also showed that the relationship between public revenues and the general level of prices is inverse, ie, the higher the general revenue, the lower the overall level of prices.

The study recommended that the public budget deficit be stabilized at an acceptable level. This is done by relying on an automatic method in the work of fiscal policy, which is the ratio of public revenues to GDP as a dynamic stabilizer, in order to influence the growth rate of GDP. As well as the need to work on forming a coordination council for the financial and monetary policies in matching the different funding sources of fiscal deficit and the management of government debt, so as to reduce the impact of fiscal policy on monetary policy, and that these policies are complementary to achieve the main common objective is economic stability with guaranteed rate Good economic growth.

### المقدمة

تطور مفهوم ومحتوى الموازنة العامة للدولة عبر الزمن، فلم تعد الموازنة مجرد تشريع لإضفاء الشرعية على النفقات والإيرادات في بنودها التقليدية التي كانت مرتبطة بالدور التقليدي للحكومة، بل أصبحت خطة سنوية تعكس الخطط أو الاستراتيجيات المتوسطة والبعيدة الأمد، والتي تستهدف تحقيق أهداف اقتصادية وإجتماعية وتنموية، مما غير من شكل ومحتوى الموازنة العامة بما يحقق توفير الفهم لأهدافها وبرامجها وتوفير عرض واضح يتيح إمكانية المتابعة والتقييم والمحاسبة والمساءلة.

إن شكل ومحتوى الموازنة العامة للدولة ترتبط بفلسفة الدولة في نظامها الاقتصادي والسياسي وبدور الحكومة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الدور تطور عبر الزمن بتغيير فلسفة وأنظمة الحكم، والذي وصل في ارتفاعه إلى أن تكون الحكومة في موقع (الموجه والمنظم) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد أن كان دورها في بدايات نشوء الحكومات الحديثة دور الحارس فقط، هذا الارتفاع بالدور والمهمات وضع الحكومات في موضع العقل الإستراتيجي الذي يحمل الرؤيا والأهداف، ثم التوجيه بتحويلها إلى مشاريع وبرامج وفق نماذج وخيارات متعددة، تخلق فرصاً وبيئة مناسبة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاجتماعي والتنمية من خلال الإستخدام الأمثل للموارد، بكفاءة إقتصادية وفعالية، ومما يرد في تحديد أهداف الموازنة العامة للدولة في ضوء هذه التطورات.

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة من المسائل و القضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم ، فهي من المشكلات المالية التي المتميزة بتطورها الذي يصيب كافة المجالات الاجتماعية ، السياسية و الاقتصادية في ظل تقلص المواد ، وإتساع الحاجات. وقد تعدت المشكلة كونها قضية تواجهها دول العالم الثالث، بل و حتى الدول الصناعية المتقدمة أصبحت تنظر إلى عجز الموازنة العامة كمشكلة حقيقية تتطلب تخطيطاً دقيقاً و جهداً كبيراً.

أن العجز في موازنة أية دولة لا يعتبر خطأ في حد ذاته، إذ أن هناك ظروفًا اقتصادية تملئ على الدولة التوسع في إنفاقها في مدة معينة ، لكن الخطأ أن يلزم ذلك العجز الموازنات لعدة سنوات، الأمر الذي ينبئ عن خلل إقتصادي يجب معالجته .

إن سياسة الإصدار النقدي التي تتضمن زيادة في كمية النقود المتاحة، تسبب في حدوث الظاهرة التضخمية، لا شك أن السبب الأساسي لحدوث العملية التضخمية هو الزيادة في معدل نمو المعروض النقدي بما يزيد معدلات الناتج المحلي الإجمالي، لأن زيادة عرض النقود بنسبة تفوق زيادة العرض الكلي، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها تؤدي إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار إرتفاعاً تضخيمياً.

**أهمية الدراسة:-** تأتي أهمية الدراسة في أن موضوع الموازنة العامة يعد من الجوانب التي تستحق الدراسة لما لها من أهمية كبيرة في التعبير عن برنامج العمل السياسي والإقتصادي والإجتماعي للدولة خلال المدة المالية ، وبالتالي تحقق الإستقرار الإقتصادي على مستوى الدولة. فضلاً عن تحليل وقياس دور عرض النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار في العراق خلال مدة الدراسة. وتعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي كثر حولها الجدول وتفاوتت بشأنها الآراء، خاصة وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم موازنات الدول المتقدمة فضلاً عن الدول النامية التي حال وجود عجز في بعض موازنتها العامة دون قيامها بواجباتها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة.

وانطلاقاً من الأهمية التي تلعبها الموازنة العامة للدولة في حياة الفرد والمجتمع، ودورها في تحريك دواليب الإقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاه ، فقد يؤدي إتساع عجز الموازنة العامة الى تهديد الإستقرار النقدي والمالي للدولة، كما يساعد الوضع التوازني للموازنة العامة الدول على النهوض بمستويات إقتصاداتها، وتحسين الأوضاع الإجتماعية العامة لأفراد المجتمع. إن وجود خطورة عجز دائم ومتراكم في الموازنة العامة وما يصاحب من ضعف إقتصادي ينتج عنه مشكلات إجتماعية وإقتصادي وسياسية، بالإضافة الى توضيح أسباب العجز في الموازنة العامة وعرض النقود من جهة وتأثيراتها على المستوى العام للأسعار في العراق من جهة أخرى. وتؤكد الدراسات الإقتصادية التجريبية والتحليلات الإحصائية والنماذج القياسية أن الزيادة في عرض النقود تعد من أقوى العوامل التي تحدث وتغذي الضغوط التضخمية.

**مشكلة الدراسة:-** تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية :-

1- ما هي الأسباب الحقيقية وراء عجز الموازنة العامة للدولة؟ هل هي مشكلة زيادة النفقات العامة؟ أم ضعف الإيرادات العامة؟ أم الإثنيين معاً؟ وما هي الطرق التي إتبعها الحكومة العراقية خلال السنوات الماضية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة؟ وهل كانت ناجحة؟

2- هل ظهرت أن إزدياد عجز الموازنة العامة هي نتيجة الأزمة والعقوبات الإقتصادية؟ أم أنها ناتجة عن السياسات المالية والنقدية المطبقة خلال مدة الدراسة.

3- هل أن التقلبات والعجز في الموازنة العامة يؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار في العراق ؟

4- هل أن زيادة عرض النقود يؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار في العراق ؟

**أهداف الدراسة:-** تهدف الدراسة الى ما يلي:-

1- التعرف على حجم ونوع التقلبات والعجز في الموازنة العامة وأسبابه في العراق خلال مدة الدراسة.

2- التعرف على حجم ونوع التقلبات في عرض النقود وأسبابه في العراق خلال مدة الدراسة.

3- دراسة طرق وسبل تمويل العجز في الموازنة العامة في العراق خلال مدة الدراسة.

4- تحليل وقياس أثر كل من العجز في الموازنة العامة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار في العراق خلال مدة الدراسة.

5- وضع حلول وتوصيات لعلاجها تجنباً لآثاره السلبية على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية.

**فرضيات الدراسة:-** تفترض الدراسة ما يلي:-

1- إن عجز الموازنة العامة مشكلة متفاقمة ومتواصلة منذ أزمة الحصار الإقتصادي وحتى الآن.

2- إن لجوء الدولة الى البنك المركزي العراقي بصورة دائمة ومستمرة لتمويل عجز الموازنة العامة دليل على ضعف السياسة المالية في العراق.

3- هناك علاقة طردية بين كل من عجز الموازنة العامة وعرض النقود والنفقات العامة من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى في العراق.

4- هناك علاقة عكسية بين الإيرادات العامة و المستوى العام للأسعار في العراق.

**منهجية الدراسة:** - لقد تم الإعتماد في كتابة هذه الدراسة على أسلوب التحليل الإقتصادي المقارن والتحليل الوصفي ، فضلاً عن إستخدام أسلوب التحليل القياسي لإيجاد العلاقة ما بين المتغيرات موضوع الدراسة وإثبات الفرضيات، فضلاً عن الإعتماد على الأطاريح والرسائل الجامعية والبحوث والدوريات والكتب والوثائق الرسمية المتعلقة بموضوع الدراسة.

**نطاق الدراسة:** - تشمل الدراسة من الناحية المكانية العراق ومن الناحية الزمانية المدة (1988-2017).

**هيكلية الدراسة:** - لغرض الوصول الى أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها الى مبحثين أساسيين، حيث خصص الأول للجانب النظري للدراسة أما الثاني فقد كرس للجانب التطبيقي و التحليلي للبيانات حول متغيرات الدراسة و الجانب القياسي وطبيعة العلاقة ما بين متغيرات الدراسة.

**الدراسات السابقة:** - هناك مجموعة من الدراسات التي أجريت حول عجز الموازنة العامة وعرض النقود وأثرها على المستوى العام للأسعار وبعض المتغيرات الأخرى الإقتصادية في العراق وفي دولٍ أخرى، ومن أهمها:-

1- دراسة (Ewing & Yanochik, 1997)، حول أثر التغيرات في عجز الموازنة الفدرالية على معدلات الفائدة في إيطاليا خلال الفترات الربعية، وبينت الدراسة أن العلاقة بين عجز الموازنة والتغير بين آجال معدلات الفائدة (Term Structure) خلال مدة الدراسة هي علاقة طردية.

2- دراسة (Cebula, 1998) ، حول أثر عجز الموازنة على معدلات الفائدة (الإدخار والقروض) في الولايات المتحدة خلال المدة (1973-1995)، وقد بينت الدراسة كما توقع النموذج أن عجز الموازنة في الولايات المتحدة له أثر طردي وذو دلالة إحصائية على معدل الفائدة على السندات المالية لعشر سنوات. وعليه فإن التكوين الرأسمالي الخاص يتأثر بمعدلات الفائدة بطريقة دقيقة وحساسة، وبالتالي فإن النتائج تظهر إمكانية وجود أثر المزامنة.

3- دراسة (Aisen and Hauner, 2008)، حول أثر عجز الموازنة على معدلات الفائدة وذلك بإختبار كل من إقتصادات الدول المتقدمة والناشئة وقد تكوّنت عينة الدراسة من السلاسل الزمنية السنوية (1970-2006) لستين دولة من الدول ذات الإقتصادات المتقدمة والإقتصادات الناشئة. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك أثر موجب وذو دلالة إحصائية لعجز الموازنة على معدل الفائدة وهذا التأثير يختلف من بلد إلى آخر ومن فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى. كما أشارت النتائج إلى أن السياسة المالية تكون أكثر فاعلية عندما يكون عجز الموازنة الأولي ومستوى الدين منخفضين وعندما يكون مستوى الإنفتاح المالي والضغط المالي أكبر وهذا بسبب أثر العجز على معدلات الفائدة يكون أقل تحت هذه الظروف مما يعني ضمان أقل لوجود أثر المزامنة ومضاعف أكبر.

4- دراسة (شاني وفاضل، سلام كاظم وعلاء حسين، 2012)، حول قياس وتحميل العجز المزوج في العراق للمدة (1988-2009)، وركزت الدراسة على أن تحديد طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، يختلف من بلد إلى بلد آخر بحسب طبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد ووفقاً لأثر متغيرات الإقتصاد

الكمي على الإقتصاد. وتوصلت الدراسة بأنها توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، وإن طبيعة هذه العلاقة تعتمد على السياسات الإقتصادية المتبعة في البلد وآثارها على الإقتصاد الكلي.

5- دراسة (الجبوري وشاني، مهدي سهر و سلام كاظم، 2012)، حول تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والنتائج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1988-2009)، وتمكنت الدراسة من الوصول الى أن الإقتصاد العراقي يتصف باختلالات بنيوية كبيرة والتي من بينها إختلال الموازنة العامة للدولة ويعتمد الموازنة على قطاع النفط في تمويلها مما يجعل الإقتصاد عرضةً للصدمات الداخلية والخارجية. ويجب تثبيت عجز الموازنة العامة عند المستوى المقبول، وهذا يتم من خلال الإعتماد على طريقة آلية في عمل السياسة المالية والمتمثلة في نسبة الإيرادات النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي كمثبت ديناميكي، من أجل التأثير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

6- دراسة (العمر وآخرون، إبراهيم صالح، 2013)، حول أثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الأردن (1966-2008)، ركزت الدراسة بأن نتيجة للعديد من الظروف الضاغطة سواء المحلية أو- الخارجية التي تعرض لها الأردن، ظهرت إختلالات عديدة في هيكل الإقتصاد الأردني بالإضافة إلى إختلالات في الهياكل المالية والتي تجلّت في بعض جوانبها في عجز الموازنة العامة، ومنه إلى تخفيض في المستوى المعيشي للسكان وتعطل في بعض برامج التنمية الإقتصادية. وقد توصلت الدراسة إلى أن لعجز الموازنة العامة آثاراً إيجابياً على معدل الفائدة ولكن هذا الأثر لم يكن ذا دلالة إحصائية. وهذا يدعم فكرة أن عمليات الحكومة من إنفاق وإقتراض لا تمارس أثر المزاحمة على القطاع الخاص. وبالتالي فإن عزوف القطاع الخاص أحياناً عن الإقتراض من البنوك التجارية قد يُعزى إلى ظروف أخرى مثل: طبيعة الظروف الإقتصادية وتشدد البنوك في الإقتراض.

7- دراسة (منشد، حلمي إبراهيم، 2004)، حول تحليل وقياس ظاهرة العجز المزوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)، لقد تبين من خلال الدراسة عدم إستقلالية السلطة النقدية في مصر عن السلطة المالية، وإستقلاليتها في كل من المغرب وتونس. حيث كان للبنك المركزي المصري دور معنوي في تمويل العجز المالي بما مقداره (97%) خلال مدة الدراسة، أما في المغرب وتونس فقد كان هناك دور صغير وغير معنوي في الوقت نفسه بتمويل العجزات المالية خلال المدة موضوع الدراسة.

8- دراسة (الشليبي، زيد، 2014) حول عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال المدة (2005-2012)، أسبابه وطرق تمويله وسبل تخفيضه-، وتوصلت الدراسة الى أن تعاني الموازنة العامة للدولة في سوريا من عجز بنيوي يعكس إختلالات الإقتصاد الكلي الموازنة ويظهر ضعف مصادر تمويل الموازنة، وانخفاض كفاءة الإنفاق العام وعدم القدرة على ترشيده، وقصور السياسات الإقتصادية والمالية في مواجهة ذلك العجز.

9- دراسة (كاظم وصالح، أحمد صالح، علي وهيب، 2015)، حول أثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود على المستوى العام للأسعار في العراق للمدة (1990-2013)، وأكدت نتائج الدراسة على وجود أثر موجب ومعنوي لكل من عجز الموازنة العامة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار فضلاً عن وجود أثر موجب قوي للإنفاق الحكومي في المستوى العام للأسعار مما يفسر أن تمويل الإنفاق الحكومي يهيمن تماماً على آلية خلق النقود في العراق.

10- دراسة (إبراهيم، نيفين فرج، 2015)، حول أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية، وتوصلت الدراسة الى أن نتائج إختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين الدين الخارجي والنفقات العامة، وعلاقة عكسية طويلة الأجل بين الدين الخارجي والإيرادات العامة والنتائج المحلي الإجمالي، وبينت نتائج إختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه بين النفقات العامة والدين الخارجي، أي أن النفقات العامة تسبب الدين الخارجي، وليس العكس. فضلاً عن ذلك فإن الدراسة بينت أن العجز في الموازنة له علاقة وثيقة بأزمة المديونية الخارجية، ومن ثم فالتصدي لعجز الموازنة، يعد من الأمور الجوهرية التي يهتم بها أي برنامج جاد لعلاج الأزمات الاقتصادية والإجتماعية التي تعانيها البلدان النامية بشكل عام، ومصر بشكل خاص.

11- دراسة (سعد، مروة محمد، 2015)، حول العوامل المؤثرة في عجز الموازنة العامة في السودان (-2014 1992) نموذج قياسي، وتوصلت الدراسة الى أن النتائج المحلي الإجمالي له تأثير كبير على عجز الموازنة العامة فضلاً عن أن لعرض النقود تأثير كبير على عجز الموازنة العامة بمستوى معنوي عالي وبالتالي أن أي إنخفاض في عرض النقود يؤدي الى زيادة عجز الموازنة العامة.

12- دراسة (علوش، جعفر باقر، 2015)، حول بيان أثر الإختلال في الموازنة العامة على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011) باستخدام تحليل السببية، وتوصلت الدراسة الى أن هناك علاقة سببية بين الإختلال في الميزان التجاري والإختلال في الموازنة العامة وفق فكرة العجز المزدوج مما يعني أن الإختلالات في عجز الموازنة العامة تسبق الإختلالات في الميزان التجاري خلال مدة الدراسة. فضلاً عن إنعدام العلاقة بين الإختلالات في الموازنة العامة والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي.

13- دراسة (حامد، أمجد المساعد، 2016)، حول أثر تطبيق أدوات السياسة المالية الرئيسة على عجز الموازنة العامة في السودان (1992-2012)، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية قوية بين الإنفاق الحكومي وزيادة عجز الموازنة العامة ، وأن زيادة حجم الإيرادات الضريبية تؤدي الى إنخفاض عجز الموازنة العامة.

14- دراسة (جابر، إبتهاال حامد، 2016) ، حول تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان، وتوصلت الدراسة الى وهناك علاقة طردية بين معدلات التضخم وحجم عجز الموازنة فكلما زاد التضخم زاد حجم العجز في الموازنة العامة هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك علاقة طردية بين عرض النقود وحجم العجز في الموازنة كلما زاد عرض النقود زاد حجم العجز في الموازنة العامة ومن ثم أوصت الدراسة بالآتي : وضع الخطط والإستراتيجيات التي تهدف إلي مواجهة الزيادة المستمرة في عجز الموازنة العامة ،السعي الجاد بوضع السياسات اللازمة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وذلك بتنوع المنتجات وزيادة كفاءة عناصر الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاجية وتوفير الموارد اللازمة لذلك وعلى الدولة العمل علي خفض معدلات التضخم المتزايد وذلك بوضع السياسات المالية والنقدية الملائمة لذلك حيث إن التضخم المتزايد وزيادة عرض النقود تعتبران من أهم العوامل المؤثرة في عجز الموازنة، من الضروري الإهتمام بوضع السياسات المستحقة على الإستثمار المحلي من القطاع الخاص السوداني والدخول في إستثمارات جديدة ومتنوعة.

المبحث الأول:- الإطار النظري للدراسة.

### المطلب الأول:- التعريف بعجز الموازنة العامة.

لغرض التطرق الى مفهوم عجز الموازنة العامة وأسبابه ومصادر تمويله، تم تقسيم هذا المبحث كالآتي:-  
أولاً:- مفهوم عجز الموازنة العامة.

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء، خاصة وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم موازنات الدول المتقدمة فضلاً عن البلدان النامية التي حال وجود عجز في بعض موازنتها العامة دون قيامها بواجباتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. (Michael Brauning, 2002, 1) ( وإنطلاقاً من الأهمية التي تلعبها الموازنة العامة للدولة في حياة الفرد والمجتمع، ودورها في تحريك دواليب الإقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاه، فقد يؤدي إتساع عجز الموازنة العامة الى تهديد الإستقرار النقدي والمالي للدولة، كما يساعد الوضع التوازني للموازنة العامة الدول على النهوض بمستويات إقتصاداتها، وتحسين الأوضاع الإجتماعية العامة لأفراد المجتمع، ولذا فقد زادت أهمية هذا الموضوع عند الكثير من المفكرين والإقتصاديين المعاصرين، وبالتالي إزدادت البحوث والدراسات التي تحاول إيجاد حل لهذه المشكلة وإقتراح أدوات لتمويل عجز الموازنة العامة بالشكل الذي يكفل تجنب الآثار السلبية الناجمة عنه أو التخفيف منها. (رفيق، 2016، 2). (علوش وكاظم، 2015، 102)

ويقصد بالعجز الفارق بين مجموع النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة، أي عجز الإيرادات من تغطية النفقات العامة ويكون الإدخار الحكومي سالباً. (Andrew & Ben, 2009, 40). بمعنى أن الإيرادات لا تغطي النفقات العامة خلال السنة المالية الحالية، ويمثل الفرق بينهما قيمة العجز الموازني (أمبية والتونسي، 2017، 40). وتعد هذه الظاهرة معقدة، وتعود الى عدة عوامل ومؤثرات التي تسهم في حدوث العجز وتفاقمه، وهي عوامل يعود الى التغيرات التي تحدث في النفقات العامة، وبعضها الآخر يتعلق بالتغيرات التي تحدث في الإيرادات العامة للدولة. (Garcia and Ramajo, 2004, 716) وبمعنى آخر فإن العامل الأول لحدوث عجز الموازنة العامة يتمثل في تزايد معدلات نمو النفقات العامة من جهة، أما العامل الثاني فيتمثل في تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة من جهة أخرى. (داودي وكردودي، 2014، 3).

وهناك أنواع من العجز في الموازنة العامة وهو كالتالي:-

1- **العجز المؤقت:** وقد يسمى بالعجز الموسمي ويحدث نتيجة لأسباب طارئة غير عادية أو سبب خطأ في تقدير بعض عناصر الموازنة العامة وهذا النوع من العجز يزول بزوال السبب المؤدي إليها والذي تسبب في حدوثه ويمكن معالجته بعد مدة زمنية قصيرة قد تكون في الموازنة القادمة. (الشايحي، 2005، 87). (Aisen, Ari and Hauner, 2008, 42).

2- **العجز المنظم:** وقد يسمى أيضاً بالعجز المخطط أو المقصود وتعتبر نظرية العجز المقصود أن توازن الموازنة العامة هو الأصل، أي أن سياسة تنظيم العجز في الموازنة العامة تعد حالة مؤقتة لمعالجة حالة التوازن الإقتصادي، ثم العودة الى توازن الموازنة بعد تحقيق ذلك ويجب أن لا يكون هذا التوازن على حساب التوازن الإقتصادي (جمال، 2004، 103)، وهو الذي تسمح به الدولة في الموازنة بحدود وشروط معينة وفق دراسات دقيقة وموضوعية في تحديده، حيث تقوم الدولة بصورة مقصودة إلى زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العامة العادية وقد يطول ويقصر أحياناً حسب الظروف والحاجة التي ألجأت الدولة إليه. (الجبوري وشاني، 2011، 156). (الفتلاوي، 2017، 27)(خلافي، 2015، 19).

3- العجز البنوي أو الهيكلي: وهو العجز الذي يحدث عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات بصفة مستمرة فيصبح عجزاً دائماً، والسبب في ذلك يعود إلى عدم توازن الجهاز المالي للدولة الناتج من زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن القدرة للاقتصاد القومي ككل بجميع مصادره، أي مقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، وهو ما يدل أو يشير بوجه عام إلى عيب أو خلل في الهيكل الاقتصادي إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجاً إنتاجاً كافياً. (Brian.2005,3). (Ioon Talpos,2005,15) ويعد هذا النوع من العجز أكثر خطورةً لعمق جذوره في مالية الدولة (سعد، 2015، 27).

4- العجز المتراكم: تعتمد نظرية العجز المتراكم على فكرة السماح بوجود عجز في الموازنة العامة أثناء أوقات الركود الاقتصادي والدورة الاقتصادية (8-10) سنوات، وذلك لغرض معالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وتقليل نسبة البطالة، وتفترض هذه النظرية بوجود تقليل الضرائب وزيادة النفقات العامة واللجوء الى القروض لتغطية العجز الحاصل بسبب زيادة النفقات العامة، إذ أن هذه الحالة ستؤدي الى زيادة الدخل لدى الأفراد وبالتالي زيادة طلبهم على السلع والخدمات. (عصفور، 2009، 357-358). (Barnes, 2007,127). لقد قدم وليم بيفرج نظرية العجز المتراكم حيث يمكن أن تساهم في حل أزمة البطالة من خلال زيادة النفقات لزيادة الطلب. ويرى أنصار هذه النظرية أن ذلك يمكن أن يؤدي الى إعادة التوازن للموازنة العامة. (الشليبي، 2014، 6).

5- عجز الضعف وعجز القوة: يعتبر هذا النوع من الأنواع الجديدة للعجز الحكومي، إذ أن عجز الضعف يرتبط بضعف قدرة الإدارة الحكومية بتوفير مصادر كافية من الإيرادات العامة من ناحية، ويرتبط بالإنفاق غير العقلاني أو غير الرشيد للدولة من الناحية الأخرى. (Cebula, Richard,1998,178) أما عجز القوة فإنه يحدث بسبب زيادة النفقات الحكومية سواء بشكل إعانات أو مساعدات اقتصادية واجتماعية للأفراد والمشروعات والتي تهدف الى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والعمل على زيادة معدلات العمالة وتخفيض نسبة البطالة فضلاً عن زيادة معدلات النمو الاقتصادي (علي، 2008، 13).

وتبعاً لإتفاقية (( ماستريخت)) للاتحاد الأوروبي فقد تم وضع مؤشر لحجم العجز المسموح به في الموازنة العامة، وهو في حدود (3%) من الناتج المحلي الإجمالي، ورغم ذلك فإن الاقتصاديين يرون أنه يمكن أن يتم تجاوز هذه النسبة بشرط أن يتم توجيه تمويل العجز الى مشروعات إنتاجية تؤدي الى زيادة فرص العمل الحقيقية وزيادة إنتاج السلع والخدمات، وعدم توجيه تمويل العجز الى النفقات الجارية. (أمية والتونسي، 2017، 40).

ثانياً:- أسباب عجز الموازنة العامة.

يمكن تلخيص الأسباب الرئيسية لحدوث العجز في الموازنة العامة الى ما يلي (عبدالقادر، 2017، 3). (عبدالحسين، 2014، 296) (جابر، 2016، 30):-

- 1- التوسع في دور الدولة للإنفاق العام ، و ذلك من خلال زيادة متطلبات و احتياجات المواطنين.
- 2- عدم مواكبة الإيرادات العامة للنمو الحاصل في النفقات العامة.
- 3- إرتفاع نسبة النفقات الجارية الى إجمالي النفقات العامة، فضلاً عن وجود نقص في مصادر التمويل.
- 4- عدم تجسيد فلسفة الترشيح في السياسة الإنفاقية للدولة فضلاً عن ضعف كفاءتها ووجود طابع التبذير والإسراف.
- 5- نقشي حالات الفساد الحكومي، مما يؤدي الى هدر الكثير من من أموال الدولة فضلاً عن إنخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المصروفة.
- 6- زيادة الأعباء الأمنية والدفاعية بسبب الحروب والتهديدات الخارجية والداخلية، وما يصاحب ذلك من الإرتفاع المستمر لتكاليف التسليح وبناء الترسانة العسكرية.



- 7- لجوء الدولة الى سياسات خاطئة لمعالجة الأزمات السياسية والإقتصادية فضلاً عن الظروف الطارئة.
- 8- ضعف النمو الإقتصادي و تقلص مداخيل الدولة .
- 9- إرتفاع الضرائب غير المباشرة مثل الضرائب الكمركية وضرائب الإنتاج وضريبة المبيعات، وهو ما يؤدي الى إرتفاع الأسعار، و الذي ينتج عنه المطالبة برفع الأجور أي ضرورة تدعيم الدولة للأجور .
- 10- إرتفاع الاقتطاعات على العائدات للعائلات يؤثر على القدرة الشرائية، و من ثم على إداخارهم ، وبصفة عامة يمكن أن ندرج هذه الأسباب في سببين رئيسيين هما : أ- زيادة الإنفاق الحكومي. ب- تقليل الإيرادات العامة .
- ثالثاً:- مصادر تمويل عجز الموازنة العامة.

هناك مصادر داخلية وخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة وكالاتي:-

1- المصادر الداخلية لتمويل عجز الموازنة العامة: هناك أكثر من مصدر من مصادر الإقتراض الداخلي أو المحلي يمكن للحكومة اللجوء اليه لتمويل عجز الموازنة، وإن البحث في إمكانية اللجوء الى هذه الوسيلة مرتبط بصورة مباشرة بالآثار الناجمة عنها وبشكل خاص الآثار المترتبة على عرض النقد داخل الدولة التي تعرف بالآثار التضخمية، غير أن تلك الآثار تختلف باختلاف الجهة المقرضة من حيث إمكانية خلق نقود جديدة. (الدواودي،2013،337).

أ- الإقتراض من الجمهور: يقصد به إقتراض الحكومة من شخص طبيعي أو معنوي ليس له القدرة على خلق النقود، كالأفراد والشركات التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة مثل شركات التأمين والإستثمار وبنوك التنمية، ووفقاً لذلك ستباشر الحكومة بإصدار موجودات مالية (سندات حكومية) وطرحها للبيع في أسواق الأوراق المالية للإكتتاب بها. ويلاحظ أن وزارة المالية العراقي قلما تلجأ الى هذه الوسيلة لتمويل عجز الموازنة للأسباب التالية:- (الدواودي،2013،338)

- 1- تعطيل السندات الحكومية للجمهور لمدة طويلة منذ نهاية السبعينيات وحتى منتصف التسعينيات بموجب القانون.
- 2- عدم وجود سوق مالية كفوءة لإدارة هذه العملية لا سيما قبل سنة 2004.
- 3- محدودية مدخرات الجمهور (الأفراد الطبيعيين) لا سيما في المدة التي خضع فيها العراق للحصار الإقتصادي.
- 4- عدم رغبة الأفراد في توظيف مدخراتهم في شراء سندات القرض الحكومي لا سيما في ظل تقلبات الأسعار وعدم جدوى الفوائد التي يحصل عليها المقترض في مدة لاحقة نتيجة إرتفاع الأسعار في الإقتصاد وبخاصة إذا كان القرض طويل الأجل، لأنهم يرغبون في توظيف مدخراتهم في إستثمارات أسرع وأكثر ربحاً وإستقراراً مثل شراء الذهب.

ب- الإقتراض من البنوك التجارية: أن للبنوك التجارية قدرة على خلق نقد جديد بشكل حسابات جارية، وتعتمد الآثار النهائية لهذه الوسيلة في التمويل بالدرجة الأساس على مقدار الإحتياطيات النقدية لهذه البنوك. فإذا كانت إحتياطياتها النقدية من الكفاية بحيث يمكنها شراء سندات القرض الحكومي دون أن تقلل من مقدار القروض التي تمنحها للقطاع الخاص كانت الآثار المترتبة على عرض النقد آثاراً توسيعية، وبالعكس عندما لا تكون تلك الإحتياطيات كافية ولم تلجأ هذه البنوك الى طلب إئتمانات من البنك المركزي، فإذا ما قررت الإكتتاب بسندات الدين الحكومي فإن ذلك يكون على حساب الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص فلا يكون من ثم لهذه الوسيلة أي أثر توسعي على عرض النقد داخل الدولة. (عبدالعظيم،1998،283).

وقد لجأت الحكومة العراقية الى هذه الوسيلة لتمويل عجز الموازنة العامة بصورة واضحة في ظل قانون الإدارة المالية النافذ لا سيما بعد صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي الذي حظر بموجبه على البنك منح قروض

للخزانة العامة فما كان من وزارة المالية إلا أن تعتمد على هذا المصدر من مصادر التمويل المحلي، فمنذ سنة 2004 وهي تصدر سندات قرض للخزانة العامة ( كل ثلاثة أشهر) وتطرحها على البنوك التجارية أو من خلال البنك المركزي كوكيل مالي إدارة حساباتها دون أن يكون له الحق بالإكتتاب مباشرةً بتلك السندات، وعلى وفق مزاد علني وبسعر فائدة يحدده المزاد بما لا يتجاوز (10%) من قيمة الحوالة. (الداودي، 2013، 340).

أ- الإقتراض من البنك المركزي: يستطيع البنك المركزي تمويل عجز الموازنة العامة بأسلوبين مباشرة وغير مباشرة وتتجسد الأسلوب المباشر في التمويل بقيام الحكومة بطلب القروض والسلف النقدية من البنك المركزي، ومن أبرز صورها هي السحب على المكشوف، وأسلوب غير مباشر، تتمثل بإصدار السندات الحكومية وبيعها الى البنك المركزي. (إسماعيل، 2003، 505). فإذا تم تمويل هذا عجز الموازنة العامة من قبل البنك المركزي عبر إصدار العملة، فإن ذلك سيؤدي إلى التضخم، وما ينجم عنه من مخاطر على الإقتصاد عامة وعلى القطاع المالي، خاصة عندما يؤدي التضخم في كثير من الأحيان إلى معدلات فائدة حقيقية سالبة، مما يؤدي إلى هجرة الودائع من القطاع المصرفي إلى إستثمارات في قطاعات أخرى، مما يحرم القطاع المصرفي من الموارد. (Rosen & Gayer, 2010: 462-466)، (العمر وآخرون، 2013، 4).

أما إذا تم تمويل هذا العجز عبر إصدار سندات أو أدونات الخزينة فإن زيادة الإستدانة عبر تلك الإصدارات سيؤدي إلى رفع معدلات الفائدة، إذ أن معدل الفائدة على سندات الخزينة يمثل معدل الفائدة الخالي من المخاطر وأي معدل فائدة يتقاضاه القطاع المصرفي أو يدفعه للمودعين هو أعلى من هذا المعدل. وبالرغم من أن المصارف هي بحاجة لسندات الخزينة لإستثمار جزء من فائض مواردها وإدارة سيولتها ومخاطرها، فإن زيادة اللجوء إلى سندات الخزينة لتمويل عجز متنامي في الموازنة العامة للدولة تؤدي إلى الضغط على الإستثمار الخاص حيث ترتفع معدلات الفائدة وتكلفة الإقتراض على قطاع الأعمال، وبالتالي يمتنع هذا القطاع عن الإستدانة بسبب إرتفاع تكلفة الإقتراض وبالتالي حرمانه من الموارد المالية اللازمة لرفد إستثماراته بالتمويل اللازم. (Aisen, Ari and Hauner, 2008.45).

ولعب البنك المركزي العراقي دوراً أساسياً في تمويل الموازنة العامة وبوسائل مختلفة، أبرزها الإصدار النقدي الجديد الذي كان الوسيلة الأساسية في تمويل عجز الموازنة العامة في عقد التسعينيات من القرن الماضي، أصبح دوره اليوم محدوداً في هذا المجال بموجب القانون الناخذ. فقد نص على أن (( لا يمنح البنك المركزي العراقي أية إعتادات مباشرة أو غير مباشرة للحكومة أو لأية هيئة عامة أو جهة مملوكة للدولة )) (الفقرة (1) / المادة (26) من قانون البنك المركزي العراقي الصادر في 2004/3/7 منشور في الوقائع العراقية بالعدد (3982)).

2- المصادر الخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة: تلجأ الدول الى الإقتراض من الخارج في حال عدم كفاية الوسائل السابقة، غير أن هذا الإقتراض لا يترك أثره على عرض النقد إلا إذا نجمت عنه زيادة في الأموال النقدية التي يحتفظ بها القطاع الخاص، ففي ظل نظام الصرف الثابت يؤدي التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة الى زيادة الإحتياط الرسمي من العملات الأجنبية وهذا يفترض تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف بإصدار عملة وطنية مقابل حصيله القروض الخارجية، وفي مثل هذه الحالة فإن إنفاق الحكومة للنقود الجديدة ستزيد من عرض النقد في الإقتصاد الداخلي للدولة، وفي هذه الحالة تتطابق النتائج بين تلك الناجمة عن الإقتراض من الجهاز المصرفي في الدولة مع نتائج الإقتراض الخارجي. (إسماعيل، 2003، 501)

المطلب الثاني:- طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والمستوى العام للأسعار.

لا شك أن الموازنة العامة ستشهد عجزاً مستمراً في حالة وجود التضخم وإرتفاع المستوى العام للأسعار، لأنه كلما ازدادت معدلات التضخم إزداد النفقات العامة بمعدلات أسرع من الإيرادات العامة، ويعزى ذلك كون أن الإيرادات العامة بالقيم الاسمية تكون في المدى القصير ثابتة، ومن ثم تتخفف في مواجهة معدلات التضخم العالي، فضلاً عن ذلك فإن النفقات العامة يكون أكثرها بالقيم الحقيقية، مما يعني إن النفقات العامة بالقيم الاسمية يزداد مع زيادة الأسعار لاحقاً وإن وجد توازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في المدى الطويل، وبالتالي فإن الموازنة العامة ستشهد عجزاً في ظل وجود التضخم. (الهيبي وآخرون، 2010، 112) (كاظم وصالح، 2015، 68).

وهناك أهم الآثار التي تتجم عن التضخم المصاحب لعجز الموازنة العامة الذي تم تمويله بهذه الوسيلة وكما

يلي (زكي، 2000، 116-119) (حامد، 2016، 57):-

أولاً:- إعادة توزيع الدخل القومي بطريقة عشوائية لصالح الأغنياء و ضد مصلحة الفقراء: يتدهور حالة مستلمي الأجور والرواتب، نظراً لتدهور دخولهم الحقيقية من جراء الإرتفاع المستمر في الأسعار، مما يؤدي الى إنخفاض مستوى معيشتهم تدريجياً، ويعكس ذلك فإن أصحاب الدخل المتغيرة المتمثل بكاسبو الأرباح والفوائد والإيجارات، يستفيدون من هذه الحالة حيث تتجه دخولهم للتغير بشكل طردي مع التغير الحادث في المستوى العام للأسعار. وهذا يعني تعميق حدة التفاوت.

ثانياً:- إحداث التفاوت في توزيع الثروة القومية: كل من جسد ثروته أو مدخراته في شكل مالي ونقدي، مثل الودائع الإدخارية بالبنوك وبصناديق توفير البريد وبوالص التأمين على الحياة وشهادات الإيداع، وفي السندات الحكومية، فإن خسارته في ظل التضخم ستكون مؤكدة بسبب تدهور القوة الشرائية للنقود، وهو ما يؤدي الى تآكل القيمة الحقيقية للمدخرات والثروات التي تجسدت في شكل مالي ونقدي. أما من يجسد ثروته في شكل مادي، مثل العقارات والأراضي والذهب والمخزونات السلعية، فإن ربحه يكون مؤكداً، حيث تميل قيمة هذه الثروات والمدخرات للإرتفاع مع إرتفاع المستوى العام للأسعار، وقد يكون بمعدلات أكبر. وبذلك يميل توزيع الثروة القومية للتفاوت في ظل التضخم.

ثالثاً:- إنتشار ظاهرة الدولار (Dollarization) وإبتعاد المواطنين من عملتهم الوطنية بسبب التآكل المستمر في قوتها الشرائية جراء التضخم، حيث يحل الدولار أو غيره من العملات الأجنبية مكان النقد الوطني في أداء وظائف النقود ويؤدي الى إشاعة الإضطراب في المعاملات النقدية بين المواطنين والى إرباك تسوية الحقوق والإلتزامات بينهم.

رابعاً:- تدهور سعر صرف العملة الوطنية: يؤثر التضخم على تدهور سعر الصرف الوطنية تجاه العملات الأجنبية وبالتالي إرتفاع أسعار الإستيرادات المقومة بالنقد المحلي، فتزيد من المستوى العام للأسعار، حيث ترتفع أسعار المواد الغذائية والإستهلاكية المستوردة، فضلاً عن أسعار السلع الوسيطة الضرورية لدوران عجلات الإنتاج في مختلف القطاعات، بالإضافة الى أسعار السلع الإنتاجية التي تلزم لتنفيذ برامج الإستثمار. مما يؤدي الى إنخفاض مستويات الإنتاج وتدهور برامج الإستثمار وضعف معدلات النمة الإقتصادية. كما ويؤدي الى زيادة عبء خدمة الديون الخارجية (الفوائد والأقساط) محسوبة بالعملة الوطنية.

خامساً:- يحدث العجز في ميزان المدفوعات: حينما يرتفع المستوى العام للأسعار فإنه يقود الى زيادة التكاليف المحلية للقطاعات المشتغلة بالتصدير، وبالتالي ترتفع الأسعار النهائية لمنتجات تلك القطاعات وتنتهون من ثم قدرتها التنافسية في السوق العالمي. وبذلك تتخفف حصيلة الصادرات. وبالعكس ذلك يؤدي الى زيادة الإستيرادات التي يصبح سعرها منافساً لسعر المنتجات المحلية المماثلة ويتفاهم العجز في ميزان المدفوعات. (Musgrave, 1984:61- 62)

سادساً:- تفاهم العجز في الموازنة العامة: تزيد كلفة تأدية الخدمات العامة التي تضطلع بها الحكومة، في الوقت الذي لا يستجيب فيه الحصيلة الضريبية للزيادة مع إتجاه المستوى العام للأسعار نحو الإرتفاع بسبب ضعف وعدم مرونة

الجهاز الإنتاجي. والمفارقة هي أنه بينما الحكومة قد لجأت الى التضخم لتغطية العجز في الموازنة العامة، إلا أن التضخم الذي حصل بسبب التمويل التضخمي للعجز قد أدى الى زيادة العجز في الموازنة العامة. وهنا أصبحنا أمام حلقة مفرغة كل عامل فيها سبب ونتيجة في الوقت نفسه. (Gruber,2011:423-424)

سابعاً:- التأثير السلبي على المستوى الاجتماعي والسلوكي والقيمي: حيث يزيد من حالات الرشوة والتهريب وعمليات الفساد والإفساد الإداري بسبب محاولة ذوي الدخل المحدودة تعويض التدهور الحاصل في مستوى معيشتهم. فضلاً عن ذلك فإن التضخم يزيد من الجريمة وإضطراب الأمن والعنف وزيادة التوترات الاجتماعية والسياسية.

ثامناً:- تشويه تخصيص الموارد الاقتصادية: إن الإرتفاع في المستوى العام للأسعار يدفع المستثمرين الى تفضيل أنشطة المضاربات، مثل المضاربة على الأوارق المالية بالبورصة، والمضاربة في أسواق السلع والأراضي والعقارات والمباني الفاخرة، والإبتعاد عن الإستثمارات الإنتاجية في المجالات الزراعية و الصناعية. بسبب مطالبة العمال بزيادة الأجور وعدم تمكنهم من الحصول على المواد الخام بأسعار ملائمة فضلاً عن صعوبة التصريف المحلي والتصدير لمنتجاتهم.

تاسعاً:- صعوبة إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للإستثمار فيه: لأن التضخم تصعب في حساب معدل الربح المتوقع لتلك الإستثمارات وتخلق متاعب شديدة في تحويل أرباحها للخارج. لأن الإحصاءات الدولية تشير الى أن الدول التي تتمتع بقدر كبير من الإستقرار المالي والنقدي هي أكثر إجتذاباً لرؤوس الأموال الأجنبية.

عاشراً:- قد تجد الحكومة نفسها وبعد أن عايشت موجات متسعة من التضخم المستمر المصاحب لعجز الموازنة العامة أنها عاجزة من تأدية وظائفها التقليدية (تقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة وإدارة المرافق العامة والحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي) وقد ينتهي بها الحال الى الإنهيار.

### المطلب الثالث:- طبيعة العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار.

لا شك أن عرض النقود يؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار، وتكون العلاقة طردية ما بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، وبالتالي سيدفع بالإلتجاه التصاعدي للنقود العامة وهذه حتمية خصوصاً في الدول النامية أو الريفية المعتمدة على الإيرادات أحادية الجانب.

إن العلاقة القائمة بين كمية النقود والأسعار والتضخم تتطلب المرور بالنظرية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) إذ إنها تؤكد على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود المعروضة وبين المستوى العام للأسعار وتصف الأول بأنه متغيراً تابعاً والثاني متغيراً مستقلاً وفي ظل إفتراض الكلاسيك الخاص بثبات حجم الإنتاج وثبات سرعة دوران النقود فإن مسؤولية السلطات النقدية تنحصر في التأثير في كمية النقود المعروضة زيادة أو نقصاناً وذلك سينعكس تلقائياً على المستوى العام للأسعار وبالتالي على التضخم ويقوم المضمون الأساسي لهذه النظرية على أن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل والإلتجاه وجاء رأي النقديين وأولهم ميلتون فريدمان داعماً للرأي الكلاسيكي إذ أنهم يعتقدون إن الزيادة في كمية النقود (عرض النقود) هي المسؤولة عن إرتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي هي المسؤولة عن التضخم. (الغالبى والجبوري، 2017، 10).

أما رأي المدرسة الكينزية، فإن التضخم فسر على أساس أنه (تضخم الطلب) أي إن السبب في زيادة الأسعار وبالتالي حدوث التضخم هو الزيادة في حجم الطلب الكلي، بعبارة أخرى إن أية زيادة تحصل في أحد أو بعض أو كل مكونات الطلب الكلي كزيادة الإستثمار العام أو الخاص، أو زيادة صافي التجارة الخارجية على سبيل المثال، فإنها ستؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث التضخم. (الغالبى والجبوري، 2017، 10).

### المطلب الرابع:- آلية تأثير تمويل عجز الموازنة العامة في عرض النقود.

يعد تحليل الموازنة العامة مهماً وحاسماً في تقييم قرارات الحكومة حول توزيع وتخصيص الموارد المالية النادرة بين الأسبقيات التنافسية ويهتم بالدقة والمصادقة والإجراءات والأمور التنظيمية والأهداف. وإجراء الدراسات وتحليل الكلفة والمنفعة لكل حجم من النفقات العامة. (الجميل، 2018، 102-103). لا شك أن طريقة تمويل عجز الموازنة العامة ستؤثر في عرض النقود وذلك كالاتي (المقري وقابوسة، 2018، 186-187):-

أولاً:- إذا تم تمويل العجز من خلال زيادة الضرائب أو بيع الأوراق الحكومية الى الأفراد أو المصارف التجارية فإنه لن يكون هناك تغير صافي في عرض النقود. لأن الإنخفاض في عرض النقود من خلال جباية الضرائب أو بيع السندات الحكومية سيتم تعويضه بالكامل عندما تقوم الحكومة بإنفاق إيراداتها من الضرائب والسندات الحكومية، وبالتالي فإن التغير الصافي في عرض النقود يساوي صفر.

ثانياً:- إذا قامت الحكومة بتمويل العجز من خلال بيع سندات حكومية الى البنك المركزي فإن عرض النقود سيزداد بمقدار الزيادة في القاعدة النقدية (تساوي قيمة مبيعات السندات الحكومية) مضموراً في مضاعف النقود.

وبيين مما سبق أنه إذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود فإن دور البنك المركزي يتلخص فيما يلي:-

1- تخفيض نسبة الاحتياط القانوني وهذا يعطي القدرة للبنوك التجارية على منح قروض إضافية مما يؤدي الى زيادة عرض النقود.

2- تخفيض سعر الخصم وهذا يشجع البنوك التجارية على زيادة الإقتراض من البنك المركزي وتوسع في منح القروض وبذلك يزداد عرض النقود.

3- شراء السندات الحكومية والأوراق المالية الأخرى من الجمهور وهذا يزيد من عرض النقود مباشرة.

أما إذا كان الهدف هو تطبيق السياسة النقدية الإنكماشية فإن ذلك يتحقق بعكس ما جاء سابقاً.

### المبحث الثاني:- الإطار العملي للدراسة.

#### المطلب الأول:- تحليل حجم الموازنة العامة في العراق للمدة (1988-2017).

لغرض التعرف في إتجاه الموازنة العامة و التطرق الى ظاهرة عجز الموازنة العامة في العراق خلال مدة الدراسة سنحلل البيانات الموجودة في الجدول (1) ووفقاً لما يلي:-

1- نمو الإيرادات العامة بمعدلات أكبر من معدلات نمو النفقات العامة، فقد بلغ المتوسط العام لمعدل النمو السنوي للإيرادات العامة (65.3%) مقابل (50.1%) للنفقات العامة خلال مدة الدراسة. وكان متوسط معدل النمو خلال المدة الأولى من الدراسة (67.1%) للإيرادات العامة، يقابله (58.8%) للنفقات العامة، وللمدة الثانية (63.6%) و (42%) على التوالي.

2- عانت الموازنة العامة طيلة مدة الدراسة من العجز المستمر ولم يظهر الفائض في الموازنة العامة إلا في ثلاث عشرة موازونات، بسبب الظروف غير المستقرة التي أدت الى عدم صرف المبالغ بشكل إعتيادي على مفاصل الحياة داخل المجتمع العراقي وبالتالي أدت الى ظهور فائض في الموازنة . فضلاً عن حدوث هذا الفائض في موازونات سنوات (2003-2017) ما عدا سنتي 2015 و 2016، بسبب إزدياد الإيرادات النفطية وذلك نتيجة إرتفاع أسعار الصادرات النفطية هذا من جهة، وزيادة الكميات المصدرة منها الى الخارج من جهة أخرى فضلاً عن فشل المحافظات والإقليم من الإستفادة من التخصيصات للظروف الإستثنائية. وتشير ذلك الى أن النفقات العامة الفعلية تنمو بمعدل أقل من الإيرادات العامة الفعلية.

- 3- عانت الموازنة العامة مرةً أخرى من العجز في سنتي 2015 و 2016 وذلك بسبب المبالغ الضخمة الذي خصص من الخزنة العامة لتمويل حرب داعش وتمويل الجيش العراقي بالمعدات والأسلحة المتطورة ودفع رواتب ضخمة للحشد الشعبي.
- 4- بلغت نسبة العجز أو الفائض في النفقات العامة (-38.1%) في بداية المدة، أي تجاوزت النفقات العامة الإيرادات العامة بهذه النسبة، وأصبحت (2.1%) في نهاية المدة، أي تجاوزت الإيرادات العامة النفقات العامة بهذه النسبة. علماً أن أعلى نسبة للعجز في النفقات العامة هي (-87.1%) في سنة 1994 وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العراق وفرض الحصار الاقتصادي عليه من قبل مجلس الأمن الدولي، أما أعلى نسبة فائض الى النفقات العامة فقد كانت (53.6%) في سنة 2005 وذلك بسبب الظروف التي تلت سقوط النظام البائد.
- 5- بلغت أدنى نسبة للإيرادات العامة الى النفقات العامة (12.9%) في سنة 1994 وهي أدنى نسبة خلال مدة الدراسة، أما أعلى نسبة لها فقد كانت (153.6%) في سنة 2005، للأسباب المذكورة آنفاً.
- 6- بلغ المتوسط العام لنسبة صافي الموازنة العامة الى الناتج المحلي الإجمالي (-6.8%) خلال مدة الدراسة وتشير هذه النسبة بأن حجم العجز في الموازنة العامة كانت كبيرة، علماً أن هذه النسبة بلغت (-21.2%) في المدة الأولى من الدراسة وقد وصلت الى (7.7%) في المدة الثانية. وهذا ما يشير الى وجود فائض في الموزانات ما بعد سنة 2003.

## الجدول ( 1 )

العجز والفائض في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1988- 2017) مليون دينار

البنود/ السنوات	الإيرادات العامة (TR)(1)	النفقات العامة (EX) (2)	العجز أو الفائض في الموازنة العامة	معدل النمو السنوي للإيرادات العامة %	معدل النمو السنوي للنفقات العامة %	نسبة الفائض أو العجز الى النفقات العامة %	نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة %	الناتج المحلي الجاري الإجمالي (GDP)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	صافي الموازنة العامة على الناتج المحلي الإجمالي %
1988	8268	13363	-5095	—	—	-38.1	61.9	19432	—	-26.2
1989	8882	13934	-5052	7.4	4.3	-36.3	63.7	20308	4.5	-24.9
1990	8491	14179	-5688	-4.4	1.8	-40.1	59.9	22848	12.5	-24.9
1991	4228	17497	-13269	-50.2	23.4	-75.8	24.2	21313	-6.7	-62.3
1992	5047	32883	-27836	19.4	87.9	-84.7	15.3	56814	166.6	-49.0
1993	8997	68954	-59957	78.3	109.7	-87.0	13.0	140518	147.3	-42.7

-24.7	400.9	703821	12.9	-87.1	189.2	185.2	-173783	199442	25659	1994
-25.9	220.0	2252264	15.5	-84.5	246.4	317.0	-583800	690786	106986	1995
-14.3	13.5	2556307	32.8	-67.2	-21.5	66.4	-364529	542542	178013	1996
-5.9	28.6	3286925	67.8	-32.2	11.7	130.6	-195265	605802	410537	1997
-8.6	41.6	4653524	56.5	-43.5	51.9	26.8	-400071	920501	520430	1998
-4.8	42.0	6607664	69.6	-30.4	12.3	38.2	-314487	1033552	719065	1999
-0.7	669.2	50823005	75.6	-24.4	45.0	57.6	-365666	1498700	1133034	2000
-1.9	-17.5	41945138	62.0	-38.0	38.8	13.8	-790481	2079727	1289246	2001
-1.4	-2.2	41003803	77.3	-22.7	22.6	52.9	-579777	2550630	1970853	2002
22.9	-27.8	29586788	173.2	73.2	262.6	712.8	6770728	9247408	16018136	2003
1.6	79.9	53235358	102.7	2.7	247.3	105.9	865248	32117491	32982739	2004
19.2	38.1	73533598	153.6	53.6	-17.9	22.8	14127715	26375175	40502890	2005
10.7	30.0	95587954	126.4	26.4	47.1	21.1	10248866	38806679	49055545	2006
14.0	16.6	111455813	139.9	39.9	0.6	11.3	15568219	39031232	54599451	2007
13.3	40.9	157026061	135.1	35.1	52.2	47.0	20848807	59403375	80252182	2008
2.0	-16.8	130643200	105.0	5.0	-11.5	-31.2	2642328	52567025	55209353	2009
3.2	24.1	162064565	108.0	8.0	22.4	25.9	5169133	64351984	69521117	2010
14.0	34.1	217327107	143.6	43.6	8.2	43.8	30359253	69639523	99998776	2011
11.4	17.0	254225490	132.2	32.2	29.8	19.5	29091620	90374783	119466403	2012
2.5	7.6	273587529	106.5	6.5	18.3	-4.8	6894368	106873027	113767395	2013

8.2	-2.6	266420384	126.1	26.1	-21.8	-7.4	21830397	83556226	105386623	2014
-2.0	-25.0	199715699	94.4	-5.6	-15.7	-36.9	-3927263	70397515	66470252	2015
-6.2	2.1	203869832	81.1	-18.9	-4.7	-18.1	-12658167	67067437	54409270	2016
0.8	10.9	225995179	102.4	2.4	12.6	42.1	1845840	75490115	77335955	2017
-21.2	122.9		47.2	-52.8	58.8	67.1				متوسط المدة (2002-1988)
7.7	15.3		122.0	22.0	42.0	63.6				متوسط المدة (2017-2003)
-6.8	69.1		84.6	-15.4	50.1	65.3				المتوسط العام

المصدر:- أعد الجدول أعلاه بالإعتماد على :-

1- البنك الدولي، البيانات، عنوان الموقع الإلكتروني :-

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>

2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (1990 - حزيران 2003)، عدد خاص، 2003.

3- البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2011.

4- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الإقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي، للسنوات (2004، 2006، 2005، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017).

5- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية السنوية، النشرات السنوية للسنوات ((2004، 2006، 2005، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017)).

6- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البيانات الإقتصادية والإحصائية، عنوان الموقع الإلكتروني:-

<http://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=05/2>

المطلب الثاني:- تحليل قنوات تأثير عجز الموازنة العامة على المستوى العام للأسعار في العراق.

إن الدين العام ينشأ بعملية إصدار القرض لتمويل عجز الموازنة العامة الذي يعكس تزايد النفقات العامة على الإيرادات العامة، وهناك العديد من طرق التمويل لهذا العجز تعتمد إختيار أحدها على حجم العجز ونوعه وأهداف السياسة الإقتصادية، وأثاره الإقتصادية خاصة على عرض النقد وسعر الفائدة وغيره.

طبقاً للظروف السياسية السائدة في العراق للمدة من 1988-2003 والمتعلقة بقرارات الحصار الإقتصادي ولعدم استقلالية البنك المركزي العراقي في ذلك الوقت، إعتد على أسلوب تمويل العجز المالي في الموازنة العامة



على الإقتراض الداخلي من خلال البنك المركزي ببيع الحوالات له والسحب على المكشوف مما وسع النقد في التداول أي وسع قاعدة العرض النقدي دون أن يرافقه توسيع في التدفق السلعي مما ولد ضغوطاً تضخمية كبيرة أدت الى إنخفاض سعر صرف الدينار العراقي وغيره من الإفرازات السلبية على الإقتصاد العراقي.

طبقاً لإستقلالية البنك المركزي العراقي بموجب قانونه الجديد الصادر في 2004/6/6، لم يعد البنك المركزي العراقي قادراً على إقراض الحكومة وإنما يدير الإقتراض الحكومي مقابل عموله، وبموجب قانون الدين العام رقم 95 لسنة 2004 وتعليمات بيع الأوراق المالية الحكومية بالمزايدة، قامت وزارة المالية بإجراء (106) مزاد لحوالات الخزينة (التي هي طبقاً للقانون قيود دفترية حصراً) وتمت المزايدات بموجب السعر الموحد ابتداءً من 18 تموز/2004 ولغاية 2010/1/1، وبسعر قطع تحدده المنافسة بين المشاركين في المزادات دليلهم في ذلك سعر فائدة البنك المركزي المرتفع في الغالب للفترة ذاتها(مما زاد من أعباء خدمة القرض على الموازنة العامة)، وكانت المشاركة في المزادات محصورة بالبنوك التجارية الحكومية (7) مصرف والأهلية المجازة (البالغ عددها 26 مصرف) وبلغت نسبة حصول المصارف الحكومية على الحوالات المصدرة بمقدار (66%-84% ) أما المصارف الأهلية فتراوحت بين (6%-34% ) للفترة ذاتها. وهذا يعني إن معظم الفوائد المدفوعة من قبل وزارة المالية تذهب الى المصارف التجارية الحكومية كفوائد إستثمار في حوالات الخزينة، وهذا ما يقلل من دور هذه المصارف في تمويل المشاريع الإستثمارية.(الحديثي وسالم ، 2012، 191)

يتضح من خلال الجدول (2) أهم القنوات التي يمكن من خلالها أن تؤثر عجز الموازنة العامة على المستوى العام للأسعار في العراق خلال المدة موضوع الدراسة وفقاً لما يأتي:-

#### أولاً:- حوالات الخزينة العامة:

تعرف حوالات الخزينة على إنها أوراق مالية قصيرة الأجل تصدرها الحكومات لفترة لا تزيد عن سنة عموماً بهدف تمويل العجز في موازنتها، وغالباً ما تكون قيمة شرائها أقل من قيمتها الاسمية. كما تعرف إنها أداة تلجأ إليها الحكومات لتمويل إحتياجاتها الموسمية من الأموال.(شبيب، 2009، 234) وتعد أدوات أو حوالات الخزينة من أدوات الإقتراض قصيرة الأجل من قبل الحكومة، وهي وعد بدفع مبلغ معين (مكتوب على الحوالة) بعد مرور فترة زمنية لا تزيد عن سنة من تاريخ إصدارها، وتطرح في سوق الأوراق المالية للإكتتاب أو لتقديم العطاءات من المؤسسات المختلفة (المزايدة)، وتمثل هذه الحوالات أرخص طريقة وأكثرها مرونة يمكن أن تلجأ إليها الحكومة للإقتراض لمواجهة إحتياجاتها النقدية أثناء السنة. (هيكل، 1986، 844)

وعلى هذا الأساس تعد حوالات الخزينة إحدى وسائل تنفيذ التمويل الداخلي للعجز المالي وإحدى أدوات الإستثمار، من جانب المشتريين لها، ويمكن أن تصدر حوالات الخزينة بشكل ورقة تتضمن مدتها ومبلغها وتكون اسمية أو لحاملها، أو أن تكون قيود حسابية فحسب بين البنوك التجارية والبنك المركزي، ولها قيمتين الأولى سعر الشراء والثانية القيمة عند الإستحقاق (القيمة الاسمية) التي تكون أعلى من سعر الشراء، الفرق بينهما يمثل العائد على الحوالات.(الحديثي وسالم، 2012، 182)

ومن ملاحظة التشريعات القانونية التي صدرت قبل عام 2003 المتعلقة بحوالات الخزينة يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:- (الحديثي وسالم، 2012، 184)

أ- أصبحت لحوالات الخزينة دوراً أساساً وكبيراً وحاسماً لتمويل العجز طبقاً للظروف السائدة (قرارات الأمم المتحدة الصادرة بعد عام 1990 حول الحصار الإقتصادي).

ب- تم توسيع شريحة المتعاملين بحوالات الخزينة تدريجياً بسبب توجه الحكومة في ذلك الوقت الى تقليل الاعتماد على عملية الإصدار النقدي وبالتالي أصبح التوجه نحو إشراك المصارف التجارية والمؤسسات الحكومية والمختلطة والخاصة وتشجيع إقتناء الحوالات (خاصة مع إعفاء ضريبي لفوائدها) من أجل تخفيض الضغط على البنك المركزي العراقي وبالتالي تقليص الإصدار النقدي، ومن جانب آخر رغبة في تطوير السوق المالية.

ج- التأكيد على الوفاء بمبالغ الحوالات وبمرونة تصاعديّة حيث بدأت القوانين بضرورة الوفاء بثلاثة أشهر ثم إنتهت بضرورة الوفاء في مدة لا تتجاوز السنة، وتعتمد هذه المرونة في تقديرنا على مدى توفر البدائل عن الحوالات والظروف الإقتصادية والسياسية السائدة .

أما بالنسبة لحوالات الخزينة وإطارها القانوني للمدة ما بعد 2003 ، فقد كانت بهذا الشكل(الحديثي وسالم، 2012، 187-188):-

1- قانون البنك المركزي العراقي رقم(56) لسنة 2004 : يعد صدور هذا القانون والمؤلف من (74) مادة بمثابة تحولاً مهماً في السياسة النقدية والتمويلية في العراق حيث أن القسم الرابع من هذا القانون المتعلق بتحديد العلاقة بين البنك المركزي العراقي والحكومة قد نص صراحة وخاصة في المادة(26) منه على حظر إقراض الحكومة من خلال عدم السماح بمنح أية اعتمادات مباشرة أو غير مباشرة للحكومة أو الى أية جهة مملوكة للدولة أو هيئة عامة. كما أن المادة(2) منه حددت علاقة البنك المركزي مع الحكومة من حيث عدم تلقيه أية تعليمات من أي شخص أو هيئة وعدم التدخل في شؤونه بما ذلك الجهات الحكومية، هذا يعني إستقلالية تامة للبنك المركزي العراقي، ومن جانب آخر تضمنت المادة(25) منه بأن من ضمن واجباته تقديم الخدمات الإستشارية والمالية للحكومة، كما أجازت إشترائه في عمليات الإقتراض المحلية والأجنبية وإدارتها بصفته الوكيل المالي للحكومة، كما تضمنت الفقرة (2) من المادة (26) جواز قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوية فقط ويتم الشراء في إطار عمليات السوق، وأجازت الفقرة (ج) من المادة(28) قيامه بخضم الكمبيالات والسندات الأذنية (الحوالات). ويضوء ذلك فان البنك المركزي يقوم بإدارة الإقتراض الداخلي للحكومة إذا طلبت منه ذلك مقابل عمولة، ولا يجوز له تمويل عجز الموازنة العامة ولا يمكنه شراء حوالات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية (إلا في السوق الثانوية) ولكنه يبيعها الى المصارف التجارية بإعتباره الوكيل الإستشاري والمالي للحكومة.

2- قانون الدين العام رقم(95) لسنة 2004 وتعليمات بيع الأوراق المالية الحكومية بالمزايدة: يتعلق هذا القانون بتنظيم عملية إقتراض الحكومة لسد العجز في إيراداتها حيث أعطت الصلاحيات لوزير المالية بإصدار سندات الدين الحكومية بوصفه إلتزاماً حكومياً تستخدم لتمويل النفقات العامة أو شراء أو إسترداد أو إعادة تمويل سندات الحكومة المستحقة، ويتضمن القانون صلاحيات لوزير المالية بتحديد شروط سندات الدين العام من حيث تاريخ الإستحقاق وأسلوب إحتساب معدل الفائدة وكيفية عرض سندات الدين العام عن طريق المزاد العلني التنافسي أو عن طريق الإكتتاب.

ومن خلال الجدول (2) يتضح الحقائق التالية:-

1- بلغ إجمالي الإقتراض من البنك المركزي سنة 1988 مقدار ( 21591 ) مليون دينار ليرتفع إلى(1270646) مليون دينار عام 1996 ثم الى ( 5543684 ) مليون سنة 2003 والى (47678796) مليون دينار سنة 2017 وهذا الارتفاع يعود بالأساس إلى تزايد العجز من جهة وعدم تسديد وزارة المالية في حينه لهذا الدين والإقتصار على تسديد الفوائد فقط ، مما أدى الى تراكمه.

2- إرتفع رصيد حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي من (17704) مليون دينار سنة 1988 ليلبغ (1144250) مليون دينار سنة 1996 والى (4634750) مليون دينار سنة 2003 والى (16069232) مليون دينار سنة 2017 ، وبذلك تتراوح حيازة البنك المركزي من إجمالي حوالات الخزينة المصدرة بين (4.5% -93.6%) خلال مدة الدراسة وهذا يعني دوراً أساساً وكبيراً وحاسماً للبنك المركزي العراقي في تلك المدة في تمويل العجز المالي بواسطة الحوالات، ويعني مزيداً من السحب على المكشوف وزيادة العملة في التداول وزيادة عرض النقد.

3- ان حوالات الخزينة تعد الوسيلة الأساسية لتمويل العجز للموازنة العامة للمدة من 1988-2003 وهذا ما نجده من خلال تقارب مبالغ وأقيام حوالات الخزينة (السببية) ومقدار العجز في الموازنة العامة ، ومع ذلك يلاحظ ان مبالغ وأقيام الحوالات قد تزيد في بعض السنوات عن مقدار العجز في الموازنة العامة أو تقل عنه ويرجع ذلك الى أن إصدار حوالات الخزينة في تلك المدة كان لسته أشهر قد تكون بدايتها في سنة محددة وإستحقاقها في السنة اللاحقة وإن تدوير النفقات من سنة لأخرى كان مقبولاً أثناء تلك المدة مما يجعل من حالة عدم التطابق التام بين الاثنين متحققة، وبشكل عام يتضح بأن مبالغ الحوالات مقارنة لمقدار العجز في الموازنة العامة، وعلى أساس ذلك فان الدين الداخلي كان نسبته العظمى حوالات خزينة.

#### ثانياً:- السندات الحكومية:

يصدر السندات الحكومية من قبل الخزنة العامة للدولة وتكتب بها المؤسسات الحكومية والأفراد، ومثال على ذلك سندات قرض الإنتاج العراقي، وسندات الصمود،(كاظم وصالح،2015، 71) و يلاحظ من خلال بيانات الجدول (2) حول السندات الحكومية نرى بأن هناك إنخفاض في الأهمية النسبية له في إجمالي الدين العام الداخلي، حيث وصلت هذه النسبة لبعض السنوات الى (0.2%). وبلغت في بداية المدة (6%) ووصلت الى (5.6%) سنة في نهاية مدة الدراسة. وهذا يشير الى إنخفاض أهميتها النسبية في تمويل عجز الموازنة العامة خلال مدة الدراسة. ويعزى ذلك الى الأسباب التالية (كاظم، 2006، 33) ((كاظم وصالح، 2015، 72):-

1- زيادة معدلات التضخم بشكل سريع والتي أدت الى إبتعاد الأفراد من شراء هذه السندات بسبب تآكل قيمة العملة الوطنية بشكل مستمر .

2- قلة ثقة الأفراد بالوعد الحكومية.

3- تخلف العادات والتقاليد والتزام الأفراد بالدين وإعتقادهم بحرمة السندات بسبب أسعار الفائدة.

4- إنخفاض الوعي المصرفي لدي أفراد المجتمع العراقي.

5- قلة المبالغ المتأدية من طرح السندات مقارنةً بحجم النفقات العامة المتزايدة.

6- أسعار الفائدة لهذه السندات قريبة أو أكثر بقليل من أسعار الفائدة في السوق المحلية، ولقد حددت قيمة السندات الحكومية بفائدة سنوية بلغت (20%) والتي أصبحت لا تتلائم مع معدلات التضخم السائدة خلال مدة الدراسة.

#### ثالثاً:- السحب على المكشوف من البنك المركزي:

إن المقصود بعملية السحب على المكشوف من البنك المركزي العراقي على أنها سلفة مؤقتة يمنحها البنك المركزي لغرض تمويل الخزنة العامة للدولة على أن لا تتجاوز (15%) من مجموع الإيرادات المخمئة للموازنة العامة الجارية(كاظم،2006،34)، وتسد في مدة أقصاها ثلاثة أشهر.(كاظم وصالح،2015،72).

وبأتي هذا المصدر في الدرجة الثانية بعد أدونات الخزنة العامة في تمويل عجز الموازنة العامة في العراق، ويتضح من خلال الجدول(2) الحقائق التالية:-

- 1- بلغ حجم مبالغ السحب على المكشوف في بداية المدة (2592) مليون دينار ، وقد بلغت الأهمية النسبية لها في مجموع الدين العام الداخلي (12%)، وارتفع هذا المبلغ الى (5393890) مليون دينار وقد بلغت الأهمية النسبية لها في مجموع الدين العام الداخلي (95.5%). ووصل المبلغ الى (28927144) مليون دينار في نهاية مدة الدراسة وبأهمية نسبية بلغت (60.7%).
- 2- لقد عزفت وزارة المالية العراقي من هذه الوسيلة للتمويل في السنوات ما بعد 2007 لحد سنة 2015 بسبب إعادة جدولة الدين العام الداخلي المترتب لصالح البنك المركزي العراقي على وزارة المالية والناجم عن حساب السحب على المكشوف.
- 3- بلغت نسبة مساهمة السحب على المكشوف من تغطية عجز الموازنة العامة في سنة 1988 (50.9%)، وقد وصلت هذه النسبة الى أنداها في سنة 1994 والتي بلغت (11.6%)، ووصلت هذه النسبة الى (1567.2%) في نهاية مدة الدراسة.
- 4- لقد نجح البنك المركزي العراقي خلال السنوات 2004-2013 في تحقيق المحافظة على إستقرار الأسعار المحلية فضلاً عن التصدي لمعدلات التضخم المتصاعدة وزيادة القوة الشرائية للدينار العراقي من خلال الإجراءات التي إتخذها وبخاصة في مجال أسعار الفائدة وسعر صرف الدينار والتي مكنته من السيطرة على مناسب السبولة وإدارتها إستنادا لقواعد الإستقرار الإقتصادي وآلياته، فضلاً عن أنه تمكن من تحقيق زيادة غير مسبوقه في إحتياطياته الدولية من النقد الأجنبي بما يعزز الإستقرار النقدي.
- 5- ومنذ سنة 2014 برزت عدد من المشكلات الإقتصادية والتي أثرت في نجاعة السياسة النقدية، فقد أدى إنخفاض أسعار النفط ومن ثم حدوث عجز هائل في الموازنة العامة نتيجة إنخفاض الإيرادات النفطية المتحققة من بيع النفط الخام، والصعوبات الإقتصادية التي أفرزتها عواقب الحرب الجارية في البلد منذ إحتلال الموصل من قبل داعش وتمدها نحو المحافظات الأخرى العراقية قد زاد من الأعباء التي يتحملها الإقتصاد العراقي، إذ تقدر تكاليف إدامة الحرب هذه حوالي مليون دولار شهرياً، لا تتضمن التكاليف غير المباشرة وتكاليف إعادة الإعمار. وقد أدت هذه الأحداث إلى تدهور السياسة النقدية الأمر الذي أدى إلى تدخل الحكومة السافر في عمل البنك المركزي وإقالة مجلس إدارته وتشكيل مجلس إدارة جديد.
- 6- وقد تطورت الأمور لتضيف موازنة سنة 2015 تدخلاً آخر في عمل البنك المركزي العراقي من خلال النص في القانون على قيود عليا لمزاد العملة (نافذة العملة) الذي يعد الميثب الأساس لسعر صرف الدينار العراقي.

## الجدول ( 2 )

مصادر تمويل الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة بالأسعار الجارية في العراق للمدة (1988- 2017) مليون دينار

البنود/ السنوات	حوالات الخزينة العراقية	النسبة %	السندات	النسبة %	السحب على المكشوف	النسبة %	مجموع الدين العام الداخلي	النسبة %	العجز في الموازنة العامة
1988	17704	82.0	1295	6.0	2592	12.0	21591	100	-5095
1989	21810	81.0	1077	4.0	4039	15.0	26926	100	-5052
1990	28155	86.0	2292	7.0	2291	7.0	32738	100	-5688

-13269	100	46473	5.9	2723	0.5	250	93.6	43500	1991
-27836	100	75318	8.4	6318	0.3	250	91.3	68750	1992
-59957	100	137596	8.6	11846	0.2	250	91.2	125500	1993
-173783	100	323242	6.3	20242	0.4	1250	93.4	301750	1994
-583800	100	926988	18.5	171503	0.4	3985	81.1	751500	1995
-364529	100	1270646	9.3	117994	0.7	8402	90.1	1144250	1996
-195265	100	1479306	9.6	141706	0.6	9100	89.8	1328500	1997
-400071	100	1965807	8.3	162307	0.5	9000	91.3	1794500	1998
-314487	100	2205019	7.0	153269	0.4	8000	92.7	2043750	1999
-365666	100	2585887	8.9	230637	0.2	5000	90.9	2350250	2000
-790481	100	3552885	8.7	310385	—	—	91.3	3242500	2001
-579777	100	4798584	12.6	605334	—	—	87.4	4193250	2002
6770728	100	5543684	16.4	908934	—	—	83.6	4634750	2003
865248	100	5925061	24.4	1448401	—	—	75.6	4476660	2004
14127715	100	6255578	80.8	5055508	—	—	19.2	1200070	2005
10248866	100	5645390	95.5	5393890	—	—	4.5	251500	2006
15568219	100	5193705	90.0	4674705	—	—	10.0	519000	2007
20848807	100	4455569	—	—	88.8	3955519	11.2	500050	2008
2642328	100	8434049	—	—	46.9	3955519	53.1	4478530	2009
5169133	100	9180806	—	—	43.1	3955519	56.9	5225287	2010
30359253	100	7446859	—	—	47.7	3555519	52.3	3891340	2011
29091620	100	6547519	—	—	48.2	3155519	51.8	3392000	2012
6894368	100	4255549	—	—	64.8	2755519	35.2	1500030	2013
21830397	100	9520019	—	—	25.8	2455519	74.2	7064500	2014
-3927263	100	32142805	52.0	16700974	7.3	2355519	40.7	13086312	2015
-12658167	100	47362251	61.5	29127144	3.6	1696945	34.9	16538162	2016
1845840	100	47678796	60.7	28927144	5.6	2682420	33.7	16069232	2017

المصدر:- أعد الجدول أعلاه بالإعتماد على :-

- 1- البنك الدولي، البيانات، عنوان الموقع الإلكتروني :-  
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>
- 2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (1990 - حزيران 2003 ) ، عدد خاص ، 2003 .
- 3- البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2011.
- 4- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الإقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي، للسنوات (2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017) .
- 5- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية السنوية ، النشرات السنوية للسنوات ((2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017) .
- 6- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البيانات الإقتصادية والإحصائية، عنوان الموقع الإلكتروني:-

<http://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=05/2>

المطلب الثالث:- تحليل تأثير عرض النقود على المستوى العام للأسعار في العراق.

لغرض تحليل تأثير عرض النقد على المستوى العام للأسعار في العراق خلال مدة الدراسة نستند الى الجدول

(3) ويتبين لنا الحقائق التالية:-

- 1- لقد بلغ حجم عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)(9848) مليون دينار سنة 1988 وإستمر عرض النقد بالتزايد حتى وصل الى (705064) مليون دينار سنة 1995، أي إزدادت بمعدل نمو (70.6%) مقارنةً ببداية المدة. ويعزى ذلك الى فرض العقوبات الإقتصادية على العراق وما نجم عنه من إنخفاض الإيرادات النفطية مقابل تزايد النفقات العامة لتلبية متطلبات المواطنين المعيشية فضلاً عن إعادة الإعمار مما دفع الحكومة العراقية الى اللجوء الى الإصدار النقدي الجديد لسد العجز المالي الكبير. لا شك أن سياسة التمويل بالعجز تقود إلى تفاقم المديونية والى زيادة التضخم لان الحل يعتمد أحد الخيارين أو كلاهما:-  
أ- إزدياد حجم الدين العام عن طريق طرح قرض للإكتتاب .

ب- تمويل الموازنة بالعجز عن طريق الإصدار النقدي وبالتالي سيكون سبباً أساسياً لتفاقم التضخم.

- 2- بلغ حجم عرض النقود في سنة 1996 (960503) مليون دينار و زاد بمعدل نمو سنوي (36.2%)، بسبب توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة وفقاً للقرار 968 المعروف بقرار النفط مقابل الغذاء والدواء فضلاً عن الإجراءات التقشفية لمعالجة التضخم المنفلت عن طريق الضغط على النفقات العامة وتحديد أوجه الإنفاق وتخفيض الإنفاق على الصحة والتربية. فضلاً عن تبني الدولة لسياسة الرفاعة المالية لغرض تغطية عجز الموازنة العامة للحكومة من خلال لجوئها الى البنك المركزي لإصدار وطبع النقود الرخيصة.

- 3- لقد شهد سنة 2003 إستمرار الزيادة في عرض النقد إذ بلغ حجم السيولة المحلية (5773601) مليون دينار بمعدل نمو سنوي مرتفع الذي يعد أعلى معدل نمو ما بعد سقوط النظام السابق الذي بلغ (91.6) ويعود سبب ذلك

الى رغبة الأفراد بالإحتفاظ بأرصدتهم النقدية لدى المصارف أو زيادة تلك الأرصدة من أجل تفادي كلفة إستبدال العملة أو لتفادي المخاطر الأمنية.

- 4- وشهد سنتي 2004 و2005 إستمرار الزيادة في عرض النقد وبمعدلات نمو متناقصة إذ بلغت (75.8%) و (12.3%) على التوالي وهذا الإنخفاض في معدل نمو عرض النقد ناتج عن سعي البنك المركزي في مواجهة التضخم بعد صدور قانونه المرقم (56) لسنة 2004 الذي منحه الإستقلالية في إدارة السياسة النقدية.
- 5- إستمرت الزيادة في عرض النقد خلال السنوات الأخيرة من الدراسة بإستثناء سنة 2015 والذي بلغ حجم هذه المبالغ (65435425) مليون دينار ومعدل نمو سنوي متناقص وصل الى (10%)، ويعود سبب ذلك الى إنشغال الحكومة بحرب داعش. وبلغ حجم عرض النقود في نهاية مدة الدراسة (71161551) مليون دينار.
- 6- لقد بلغ المتوسط العام لمعدل النمو السنوي لعرض النقد (59%) في المدة الأولى من الدراسة وإنخفض الى (26.2) في المدة الثانية من الدراسة. علماً المتوسط العام لهذا المبلغ خلال المدة كلها بلغ (42.6).
- 7- أن السياسة النقدية قبل سقوط النظام كانت تطبق فلسفة الرافعة المالية والتي كانت خاضعة الى قرارات السلطة السياسية لغرض إستخدامها لتمويل عجز الموازنة العامة دون قيود وبصورة مفرطة مما نتج عنه زيادة متسارعة في نسب التضخم وإرتفاع المستوى العام للأسعار مع نمو عرض النقود بشكل كبير وملفت للنظر.
- 8- إن أسلوب تمويل عجز الموازنة العامة من خلال النقد الرخيص والذي يعمل على ضياع فرص النمو الإقتصادي في القطاعات الحقيقية مثل الزراعة والصناعة وصناعة البتروكيمياويات مما أدى الى زيادة الضغوط التضخمية في الإقتصاد العراقي، علماً أن المتوسط العام لمعدل التضخم في المدة الأولى (1988-2002) بلغ (352%). فضلاً عن ذلك فإن البيئة الإقتصادية العراقية آنذاك كانت طاردة للإستثمار المحلي والأجنبي وطاردة للإنتاج الحقيقي وجاذبة للمضاربة بسبب تأثيرات التضخم الجامح فضلاً عن أن الإقتصاد العراقي يتصف بأنه أحادية الجانب ويعتمد على الإيرادات المتأتية من الصادرات النفطية ويتأثر بشكل كبير بصدمات العرض الخارجية وتأثير تغيرات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة. (كاظم وصالح، 2015، 75).
- 9- بلغ معدل النمو السنوي للرقم القياسي للأسعار (352%) خلال المدة الأولى من الدراسة، وبلغ أعلى معدل له في سنة 1994 بنسبة (4671%) بسبب زيادة عرض النقود الرخيصة وبالتالي إرتفاع كبير للأسعار وزيادة التضخم بسبب وجود كتلة نقدية كبيرة. أما المتوسط العام لهذا المعدل فقد بلغ (4%) خلال المدة الثانية للدراسة. ووصل الى أدنى نسبة له في سنة 2016 بنسبة (-8.1%) ويعزى ذلك الى توفر المشتقات النفطية وإنخفاض أسعار هذه المشتقات فضلاً عن تحسن سعر صرف الدينار العراقي مع عدم وجود ضرائب كمركية تؤثر بشكل سلبي على السلع والبضائع المستوردة.

## الجدول ( 3 )

عرض النقود والمستوى العام للأسعار في العراق للمدة (1988-2017) مليون دينار

معدل نمو الرقم القياسي العام للأسعار %	معدل نمو عرض (M1) النقد %	الرقم القياسي العام للأسعار (CPI)	عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)(1)	البنود/ السنوات
—	—	100	9848	1988
8.2	20.5	108.2	11868	1989
49.1	29.4	161.3	15359	1990
157.7	60.6	415.7	24670	1991
-1.1	78.0	411.2	43909	1992
89.5	96.8	779.3	86430	1993
4671.3	176.4	37182.8	238901	1994
-68.7	195.1	11651.7	705064	1995
0.5	36.2	11711.3	960503	1996
8.2	8.1	12666.5	1038097	1997
4.7	30.2	13259.6	1351876	1998
21.6	9.8	16117.1	1483836	1999
6.2	16.5	17122.8	1728006	2000
-33.1	24.9	11461.3	2159089	2001
19.3	39.6	13675.2	3013601	2002
-49.2	91.6	6943.4	5773601	2003
27.0	75.8	8815.6	10148626	2004
37.0	12.3	12073.8	11399125	2005
53.2	35.6	18500.8	15460060	2006
30.8	40.5	24205.5	21721167	2007
6.5	29.8	25788.2	28189934	2008



-4.4	32.3	24649.5	37300030	2009
-48.2	38.7	12760.6	51743489	2010
7.0	20.7	13650.3	62473929	2011
4.3	2.0	14230.5	63735871	2012
1.6	15.8	14460.7	73830964	2013
1.8	-1.5	14720.4	72692448	2014
1.4	-10.0	14930.6	65435425	2015
-8.1	8.1	13722.8	70733027	2016
-1.3	0.6	13546.4	71161551	2017
<b>352</b>	<b>59</b>	<b>9788</b>	<b>متوسط المدة (2002-1988)</b>	
<b>4</b>	<b>26.2</b>	<b>15533.3</b>	<b>متوسط المدة (2017-2003)</b>	
<b>172</b>	<b>42.6</b>	<b>12661</b>	<b>المتوسط العام</b>	

المصدر:- أعد الجدول أعلاه بالإعتماد على :-

1- البنك الدولي، البيانات، عنوان الموقع الإلكتروني :-

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>

2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (1990 - حزيران 2003)، عدد خاص، 2003.

3- البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2011.

4- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الإقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي، للسنوات (2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017).

5- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية السنوية، النشرات السنوية للسنوات ((2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017)).

6- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البيانات الإقتصادية والإحصائية، عنوان الموقع الإلكتروني:-

<http://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=05/2>

المطلب الرابع:- قياس أثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود على المستوى العام للأسعار في العراق.  
أولاً:- توصيف وبناء النموذج.

لقد تم استخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد ويضم النموذج المتغيرات المستقلة (عجز الموازنة العامة، عرض النقود، النفقات العامة، الإيرادات العامة) الذين يؤثرون على المتغير التابع (المستوى العام للأسعار) للوصول الى أفضل نموذج بالإستفادة من البرنامج الإحصائي (SPSS) (statistical package the social sciences) أكثر برامج الكمبيوتر شيوعاً والنموذج المقدر للصيغ أعلاه كالاتي:-

$$Y = b_0 + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + U$$

حيث أن:-

$$Y = \text{المستوى العام للأسعار ( الرقم القياسي العام للأسعار)} (CPI).$$

$$X_1 = \text{نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الإجمالي} (DF/ Y).$$

$$X_2 = \text{عرض النقود} (M1).$$

$$X_3 = \text{النفقات العامة} (G).$$

$$X_4 = \text{الإيرادات العامة} (R).$$

$$U = \text{المتغير العشوائي}$$

يمكن إيجاد المعادلة التقديرية للمستوى العام للأسعار بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS).

لغرض قياس أثر الموازنة العامة وعرض النقود والنفقات العامة والإيرادات العامة على المستوى العام للأسعار

فقد تم الإعتماد على طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وستكون متغيرات النموذج كالاتي:-

1- **المتغير التابع:** يتكون النموذج القياسي من متغير تابع يتمثل بالمستوى العام للأسعار (الرقم القياسي العام للأسعار)

في العراق (Y) (CPI)، وقد تم الإستعانة بالبيانات السنوية للمدة (1988 - 2017)، فإن البيانات تحتوي على (30) مشاهدة.

2- **المتغير المستقل:** يتضمن النموذج القياسي أربعة متغيرات مستقلة يتمثل بكل من:-

$$X_1 = \text{نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الإجمالي} (DF/ Y).$$

$$X_2 = \text{عرض النقود} (M1).$$

$$X_3 = \text{النفقات العامة} (G).$$

$$X_4 = \text{الإيرادات العامة} (R).$$

3- **بناء النموذج القياسي:** بعد وصف متغيرات الدراسة، فلا بد من وضعها بالصيغة الرياضية التي تعتبر الإنطلاقة

الرئيسية في صياغة النموذج القياسي، إذ يأخذ النموذج القياسي بين المستوى العام للأسعار و(نسبة عجز الموازنة

العامة الى الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود، النفقات العامة، الإيرادات العامة) في العراق، الصيغة القياسية

الآتية:-

$$Y = f(x)$$

ويمكن وضع النموذج بالصيغة القياسية العامة التالية:-

$$Y = B_0 - B_1EX_1 + B_2EX_2 + B_3EX_3 + B_4EX_4 + U_i$$

إذ تمثل (U<sub>i</sub>) المتغير العشوائي، وهو يحتوي على تأثيرات المتغيرات التي لم تدخل في النموذج، أو تأثير

التغيرات العشوائية فيه. وسيتم استخدام نموذج الإنحدار المتعدد في تحليل البيانات الموجودة في الملحق (1)، ويتم

الإعتماد على النموذج الذي يجتاز الإختبارات الإقتصادية والإحصائية والقياسية، ويعطي أفضل النتائج.

ثانياً:- تحليل نتائج النموذج القياسي.

لقد تم إختبار كل النماذج المستخدمة في التحليل القياسي من الخطي وغير الخطي والمعكوس واللوغاريتمي والنصف اللوغاريتمي ، وقد توصلت الدراسة الى أن أفضل نموذج لتحليل متغيرات هذه الدراسة هو النموذج اللوغاريتمي، حيث تم قياس أثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود والنفقات العامة والإيرادات العامة على المستوى العام للأسعار وفقاً للصيغة التالية:-

$$\log(Y) = B0 + b1\log(X1+100) + b2\log(X2) + b3\log(X3) - b4\log(X4)+Ui$$

وظهرت نتائج التقدير لهذا النموذج في العراق للمدة (1988-2017) كما يأتي:-

$$\log(CPi) = -19.1845 + 4.58785*\log(DF/Y+100) + 0.891084*\log(M1) + 1.1074*\log(G) - 1.5441*\log(R)$$

$$t^* = \begin{matrix} (-4.29421) & (4.27576) & (2.21342) & (1.80196) & (-4.46837) \\ VIF = & (4.404) & (8.305) & (7.711) & (9.625) \\ R^2 = 84.5861 & R^2 = 82.1199 & F= 34.30 & D.W = 1.50204 \end{matrix}$$

ويتضح من خلال نتائج تقدير الدراسة أن معلمة نسبة العجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الإجمالي معنوية عند مستوى معنوية (5%). وتوضح أن معلمة كل من عرض النقود والنفقات العامة والإيرادات العامة معنوية عند مستوى (5%) حسب إختبار (t) وتبين إن زيادة عجز الموازنة العامة بنسبة (100%) تؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة (458%) وهذه النتيجة تتماشى مع المنطق الإقتصادي والنظرية الإقتصادية والعلاقة هي علاقة طردية وموجبة. و من جهةٍ أخرى فإن زيادة عرض النقود بنسبة (100%) تؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة (89%) وهذه النتيجة تتماشى مع المنطق الإقتصادي والنظرية الإقتصادية لأن زيادة عرض النقود يعني إنخفاض قيمة العملة المحلية وإنخفاض قوتها الشرائية لذلك فإن الأفراد لن يفضلوا الإحتفاظ بالنقود بشكل سائل. فضلاً عن ذلك فإن قيمة المعلمة للنفقات العامة وإشارتها موجبة تشير الى أن زيادة النفقات العامة بنسبة (100%) تؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة (101%) وهذه النتيجة تتماشى مع المنطق الإقتصادي والنظرية الإقتصادية، وقد بينت الدراسة أن العلاقة بين الإيرادات العامة والمستوى العام للأسعار هي علاقة عكسية وتشير قيمة المعلمة أن زيادة الإيرادات العامة بنسبة (100%) تؤدي الى إنخفاض المستوى العام للأسعار بنسبة (154%) والعكس صحيح. وهذه النتيجة أيضاً متطابقة مع منطوق النظرية الإقتصادية.

ويوضح معامل التحديد ( $R^2$ ) المعدلة إن كل من عجز الموازنة العامة وعرض النقود والنفقات العامة والإيرادات العامة تفسر (82%) من التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار بينما هناك نسبة (18%) تفسرها عوامل أخرى أكثرها يتعلق بمتغيرات نوعية تخص عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي في العراق. وتشير قيمة (F) والبالغة (34.30) الى معنوية النموذج الكلية عند مستوى معنوية (5%) حسب إختبار (F)، بينما تشير قيمة (DW) والبالغة (1.50204) الى أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي. فضلاً عن أن عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة للدراسة وفقاً لنتائج مؤشر (VIF) .

### الإستنتاجات.

1- عانت الموازنة العامة طيلة مدة الدراسة من العجز المستمر ولم يظهر الفائض في الموازنة العامة إلا في ثلاث عشرة موازونات، بسبب الظروف غير المستقرة التي أدت الى عدم صرف المبالغ بشكل إعتيادي على مفاصل الحياة داخل المجتمع العراقي وبالتالي أدت الى ظهور فائض في الموازنة . فضلاً عن حدوث هذا الفائض في المدة (2003-2017) ما عدا سنتي 2015 و 2016، بسبب إزدياد الإيرادات النفطية وذلك نتيجة إرتفاع أسعار

الصادرات النفطية هذا من جهة، وزيادة الكميات المصدرة منها الى الخارج من جهةٍ أخرى فضلاً عن فشل المحافظات والإقليم من الاستفادة من التخصيصات للظروف الإستثنائية. وتشير ذلك الى أن النفقات العامة الفعلية تنمو بمعدل أقل من الإيرادات العامة الفعلية. ولقد عانت الموازنة العامة مرةً أخرى من العجز في سنتي 2015 و 2016 وذلك بسبب المبالغ الضخمة الذي خصص من الخزينة العامة لتمويل حرب داعش وتمويل الجيش العراقي بالمعدات والأسلحة المتطورة ودفع رواتب ضخمة للحشد الشعبي.

2- إزداد نمو الإيرادات العامة بمعدلات أكبر من معدلات نمو النفقات العامة، فقد بلغ المتوسط العام لمعدل النمو السنوي للإيرادات العامة (65.3%) مقابل (50.1%) للنفقات العامة خلال مدة الدراسة. وكان متوسط معدل النمو خلال المدة الأولى من الدراسة (1988-2002) (67.1%) للإيرادات العامة، يقابله (58.8%) للنفقات العامة، وللمدة الثانية (63.6%) و (42%) على التوالي (2003-2017). بسبب زيادة عرض النقود وبخاصة خلال مدة التسعينيات من القرن الماضي من جهة، وزيادة الإيرادات النفطية خلال مدة ما بعد 2003 بسبب رفع الحصار الإقتصادي عن العراق وزيادة الصادرات وإرتفاع أسعار النفط.

3- إن حالة الموازنة العامة في الإقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة كانت وما زالت مرتبطة وبصورة مباشرة بالإيرادات المتأتية من الصادرات النفطية والتي تحدد اعتماداً على أسعار النفط العالمية وكمية الإنتاج المحلي لذلك فإن أي تغيير في هذان العاملين (الخارجي والداخلي) سينعكس مباشرة وبشكل طردي على الموازنة العامة للدولة.

4- إن حالات الفائض في الموازنة العامة التي تحققت ما بعد سنة سقوط النظام السابق (ما بعد سنة 2003)، ربما لا تشير الى تحسن الأحوال، لأن تنظيم الموازنة التقديرية عادةً ما يتم بعجز، وعند تنفيذ بنود النفقات العامة تظهر صعوبات تعيق التنفيذ، مما يسبب في تعطيل إنجاز أكثر المشاريع الإستثمارية، لذلك لا تتفق المبالغ المخصصة لتلك المشاريع بصورة كاملة، وفي هذه الحالة وعند إنتهاء السنة المالية تظهر حالة فائض الموازنة العامة.

5- إن تمويل عجز الموازنة بالأموال المدورة يدل على وجود فجوة زمنية بين إشعار وزارة المالية بإطلاق الصرف وإيداع المبالغ وهذا يؤثر سلبياً على تنفيذ المشاريع وإنجازها في مواعيدها .

6- طبقاً للظروف السياسية السائدة في العراق للمدة (1990-2003) والمتعلقة بقرارات الحضر الإقتصادي ولعدم إستقلالية البنك المركزي العراقي آنذاك ، إعتد على أسلوب تمويل العجز المالي في الموازنة العامة على الإقتراض الداخلي من خلال البنك المركزي ببيع الحوالات له والسحب على المكشوف مما وسع النقد في التداول أي وسع قاعدة العرض النقدي دون أن يرافقه توسيع في التدفق السلعي مما ولد ضغطاً تضخمية كبيرة أدت الى سلبية أسعار الفائدة وإنخفاض سعر صرف الدينار العراقي وغيره من الإفرازات السلبية على الإقتصاد العراقي.

7- لم نجد ما يؤكد أو ينفي وجود برنامج أو نظام يربط بين إصدار حوالات الخزينة والعجز المالي المؤقت أو الدوري في الموازنة العامة، إذ أن حوالات الخزينة عادة ما تمول مثل هذا العجز. ولم نجد الأسس التي بموجبها يتم الإعلان عن مزادات حوالات الخزينة من عدمه، إذ أن مزادات حوالات الخزينة تتم بشكل شهري منتظم وبمعدل (1.5) مزاد في الشهر للمدة من (2004-2017).

8- لقد بلغ المتوسط العام لمعدل النمو السنوي لعرض النقد (59%) في المدة الأولى من الدراسة (1988-2002) وإنخفض الى (26.2) في المدة الثانية من الدراسة (2003-2017). علماً المتوسط العام لهذا المبلغ خلال المدة كلها بلغ (42.6).

9- بلغ معدل النمو السنوي للرقم القياسي للأسعار (352%) خلال المدة الأولى من الدراسة، وبلغ أعلى معدل له في سنة 1994 بنسبة (4671%) بسبب زيادة عرض النقود الرخيصة وبالتالي إرتفاع كبير للأسعار وزيادة التضخم

بسبب وجود كتلة نقدية كبيرة. أما المتوسط العام لهذا المعدل فقد بلغ (4%) خلال المدة الثانية للدراسة. ووصل الى ادى نسبة له في سنة 2016 بنسبة (-8.1%) ويعزى ذلك الى توفر المشتقات النفطية وانخفاض أسعار هذه المشتقات فضلاً عن تحسن سعر صرف الدينار العراقي مع عدم وجود ضرائب كمركية تؤثر بشكل سلبي على السلع والبضائع المستوردة.

10- يؤثر عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العام للأسعار بشكل طردي، أي أن زيادة العجز يؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار بسبب زيادة النفقات العامة وبالتالي زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي في الأسواق وانعكاسها على زيادة المستوى العام للأسعار. وتبين إن زيادة عجز الموازنة العامة بنسبة(100%) تؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة (458%) وهذه النتيجة تتماشى مع المنطق الإقتصادي والنظرية الإقتصادية والعلاقة هي علاقة طردية وموجبة.

11- يؤثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار بشكل طردي، أي أن زيادة عرض النقود يؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار، وإن زيادة عرض النقود بنسبة(100%) تؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة(89%) وهذه النتيجة تتماشى مع المنطق الإقتصادي والنظرية الإقتصادية لأن زيادة عرض النقود يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وانخفاض قوتها الشرائية لذلك فإن الأفراد لن يفضلوا الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل.

12- تؤثر النفقات العامة بشكل إيجابي على المستوى العام للأسعار، وهذا يشير الى أن زيادة النفقات العامة سيزيد من المستوى العام للأسعار ويزيد التضخم وهذا ما يدل على فاعلية السياسة المالية في العراق في معالجة التضخم. وأن زيادة النفقات العامة بنسبة(100%) تؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة (101%) وهذه النتيجة تتماشى مع المنطق الإقتصادي والنظرية الإقتصادية.

13- تؤثر الإيرادات العامة بشكل عكسي على المستوى العام للأسعار في العراق، مما يعني أن زيادة الإيرادات العامة يؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار وهذه النتيجة تتطابق وتتماشى مع منطوق النظرية الإقتصادية وتثبت فرضية الدراسة. وتشير قيمة المعلمة أن زيادة الإيرادات العامة بنسبة (100%) تؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار بنسبة (154%) والعكس صحيح. وهذه النتيجة متطابقة مع منطوق النظرية الإقتصادية.

14- يشير معامل التحديد ( $R^2$ ) المعدلة إن كل من عجز الموازنة العامة وعرض النقود والنفقات العامة والإيرادات العامة تفسر (82%) من التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار بينما هناك نسبة(18%) تفسرها عوامل أخرى أكثرها يتعلق بمتغيرات نوعية تخص عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي في العراق.

15- تتحدد العلاقة بين السياستين المالية والنقدية من خلال قيد الموازنة الحكومية بشكل رئيسي، الذي يشير إلى أن التغير في عجز الموازنة العامة وتراكم الدين الحكومي، يؤدي الى التغير في حجم الأوراق المالية الحكومية وذلك لأغراض تمويل ذلك الدين، مما قد يؤدي ذلك الى زيادة القاعدة النقدية إذا كان التمويل عن البنك المركزي.

16- إذا كان تحقيق مزيد من الإنضباط المالي يسهم في الحد من عجز الموازنة، فإن هذا يعني بالضرورة تراجع نمو حجم الدين الحكومي، وكذلك تراجع القاعدة النقدية وذلك يعتمد على مدى إمكانية الحكومات بتمويل دينها من خلال الأسواق المالية، ومدى تمتع البنك المركزي بالإستقلالية.

17- تعتمد الحكومة العراقية على البنك المركزي بتمويل الدين الحكومي بشكل رئيسي، بالرغم أن حجم ذلك الدين لا يزال منخفضاً نسبياً، مما يعني أن الدين الحكومي يؤثر على السياسة النقدية بدرجة محدودة نسبياً.

18- إن السياسة المالية ذو تأثير فعال جداً على السياسة النقدية، ولكن عبر قناتي الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية، وليس من خلال قناة الدين الحكومي، إذ لا زال الدين الحكومي منخفض نسبياً في العراق، كما توضح نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي.

19- أن لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل العجز والذي يعني خلق كمية إضافية من النقود تضاف إلى الكتلة النقدية وبدون غطاء يؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الإقتصاد العراقي وبخاصة في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

**المقترحات.** إستناداً على الإستنتاجات السابقة نوصي ما يلي:-

1- إيجاد نظام يربط بين العجز المالي الدوري أو المؤقت وكميته وحاجة الخزنة العامة للأموال مع مزادات حوالات الخزينة والكميات المعروضة منها، وتقليل عدد مزادات الحوالات وجعلها فصلية كمرحلة أولى والتركيز على حوالات ذات عمر الأقل من سنة وإستخدام حصيلة ذلك في تمويل المشاريع الإستثمارية التي تدر إيراداً يكافئ في الأقل قيمة الفوائد المدفوعة للمستثمرين وعمولة البنك المركزي.

2- إدراج حوالات الخزينة في سوق بغداد للأوراق المالية حيث أن ذلك يحقق :

أ- الإسهام في خلق سوق ثانوية للحوالات لتوسيع رقعة المستثمرين وزيادة مرونة إستخدام أموال الاستثمارات، مع ضرورة توسيع دائرة السماح للمشاركين في مزادات الحوالات.

ب- يخفض العبء على ميزانيات المصارف لتحفيز توظيف جزء من أموالها في إقراض القطاع الخاص ومكافحة ركوده، إذ أن إستمرار القطاع المصرفي الأهلي والحكومي في إستثمار إحتياطاتها الفائضة في الحوالات لتحقيق الأرباح يعني ترك دورهم في المساهمة في النمو الإقتصادي وتعبئة المدخرات خدمة لذلك.

3- تثبيت عجز الموازنة العامة عند مستوى مقبول، ويتم ذلك من خلال الإعتماد على طريقة آلية في عمل السياسة المالية والتمثلة في نسبة الإيرادات العامة (الإيرادات النفطية) الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمثبت ديناميكي، لغرض التأثير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

4- لإغراض معالجة الفجوة الزمنية يتوجب البدء في إعداد الموازنة منذ الشهر الخامس كما إعتادت الموازونات السابقة ليتم المصادقة عليها قبل بدء العام الجديد وإعطاء المهلة الكافية للموازونات والمحافظات لتنفيذ برامجها المعدة لمنع ظاهرة تدوير الأموال من موازنة إلى أخرى فهو يعبر عن ضعف في كفاءة الأداء.

5- ضرورة العمل على تشكيل مجلس تنسيقي للسياستين المالية والنقدية في الموائمة بين مصادر التمويل المختلفة للعجز المالي، وإدارة الدين الحكومي، بحيث تعمل على تقليل تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية، وأن تكون تلك السياستين متكاملتين لتحقيق الهدف الرئيسي المشترك وهو الإستقرار الاقتصادي مع ضمان معدل نمو إقتصادي جيد.

6- ضرورة تطوير الأسواق المالية المحلية نظراً لإرتباط فاعلية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بدرجة تطور الأسواق المالية، حيث يسهم هذا التطور في توفير بدائل أخرى لتمويل العجز المالي والحد من الإقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي لأغراض تمويل ذلك العجز.

7- إستخدام النقود الأجنبية السائلة من قبل البنك المركزي لمعالجة وتمويل العجز الحكومي حتى لو تسبب ذلك في إنخفاض النقد الاجنبي المحفوظ به لدى البنوك المركزية.

8- العمل على ترشيد النفقات العامة بما يناسب الإيرادات المحلية المتاحة، بحيث يتم توزيعها على أساس وظيفي وليس مؤسسي، فضلاً عن ضرورة عدم تجاوز نمو النفقات العامة لمعدل نمو الإيرادات العامة.

- 9- العمل على ترشيح مؤسسات الدولة وتقليل عدد وحجم الوزارات الحكومية لغرض ضبط النفقات العامة وتوجيهها بشكل أساسي الى القطاعات الأكثر كفاءة، لما لذلك دور كبير في خلق بيئة حقيقية يكون من ثمارها رفع معدلات النمو الإقتصادي من جهة، والعمل على تنويع مصادر الإيرادات وعدم الإعتماد على الإيرادات النفطية والإبتعاد عن الإقتصاد الريعي، فضلاً عن العمل على إعتماد موازنة معتمدة بشكل أساسي على الإمكانيات المتاحة بعيداً عن الإرتهان للمساعدات والمنح الخارجية والإسراع بإنجاز مشروع إصلاح تبويب وعرض الموازنة، الذي بدأته الأمانة العامة لمجلس الوزراء قبل مدة ووصل مراحل متقدمة بإعتماد موازنة البرامج بدلاً من موازنة البنود التقليدية من جهة أخرى.
- 10- يمكن أن تمول الدولة العجز عن طريق الإقتراض المحلي سواء كان من البنوك التجارية وإن أثر ذلك على عرض النقد يعتمد على مدى إمتلاكه البنوك إحتياجات إضافية، أو تمويل العجز عن طريق الإقتراض من الجمهور وإن ذلك لا يكون له أي أثر على عرض النقد.
- 11- تغيير منهجية وأسلوب إعداد تقديرات الموازنة العامة والتي تقوم حالياً على جمع تلك التقديرات من الأسفل الى الأعلى في هرم الحكومة ووزارتها ، والتحول نحو بناء التقديرات من الأعلى (اللجنة الإقتصادية في مجلس الوزراء ومجلس الوزراء وبالتنسيق مع اللجنة المالية واللجنة الإقتصادية في مجلس النواب) وتحديد سقف للتقديرات على مستوى القطاعات ثم الوزارات والجهات بناءً على خطة الحكومة والأهداف التي تسعى لتحقيقها وفقاً للأولويات .
- 12- إسراع وزارة المالية في إنجاز ما إقترحه البنك المركزي من نظام جديد لإدارة نقد الموازنة ، عن طريق إستحداث حساب رئيسي للموازنة في البنك تستطيع وزارة المالية من خلاله ، Single Treasury Account المركزي إدارة النقد بشكل كفوء ويوفر لها المرونة اللازمة في الإستجابة الى متطلبات النفقات العامة .
- 13- إعادة هيكلة وزارتي التخطيط والمالية وخاصة الدوائر المعنية بالإقتصاد الكلي، الإيرادات ، الحسابات القومية ، الموازنة العامة ، والإرتقاء بأدائها ، وربط عملها ومخرجاتها بالأنظمة والبيانات ذات العلاقة ، وهي موجودة أصلاً مثل : أ - نظام الحسابات القومية .ب- نظام البيانات المالية الحكومية . ج - نظام ميزان المدفوعات . د- الوثائق والنشرات التي تصدر عن صندوق النقد الدولي.

## قائمة المصادر والمراجع:-

المصادر باللغة العربية:-

أولاً:- الوثائق والنشرات الرسمية.

- 1- البنك الدولي، البيانات، عنوان الموقع الإلكتروني :-  
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>
- 2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (1990 - حزيران 2003 ) ، عدد خاص ، 2003 .
- 3- البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2011.
- 4- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي، للسنوات (2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017) .
- 5- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية السنوية ، النشرات السنوية للسنوات ((2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017) .
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البيانات الاقتصادية والإحصائية، عنوان الموقع الإلكتروني:-  
<http://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=05/25>
- 6- قانون البنك المركزي العراقي الصادر في 2004/3/7 منشور في الوقائع العراقية بالعدد (3982).  
ثانياً:- البحوث والدوريات.
- 1- إبراهيم ، نيفين فرج، 2015، أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، صيف 2015.
- 2- أممية والتونسي، عبدالحكيم محمد، عبداللطيف البشير، مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة التنموية في ليبيا، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد الأول، يونيو، 2017 .
- 3- الجبوري وشاني، مهدي سهر و سلام كاظم، تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1988-2009) ، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الثاني ، العدد الثامن، 2011.
- 4- الحديثي وسالم، صلاح الدين حامد و سالم عبدالحسين، حوالات الخزينة واستخداماتها في العراق، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2012. مأخوذ من الإنترنت  
<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=3194>



- 5- داودي و كردودي، الطيب، صبرية، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل الموازنة العامة للدولة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول : منتجات وتطبيقات الهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة بسكرة،2014.
- 6- رفيق، شرياق، ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الوطني " الحوكمة والترشيد الإقتصادي رهان إستراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر" المنظم بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية-أدرار، يومي 19 و 20 أبريل 2016.
- 7- شاني وفاضل، سلام كاظم وعلاء حسين، قياس وتحميل العجز المزدوج في العراق للمدة (1988-2009)، مجلة الإدارة والإقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة كربلاء، المجلد الثالث، العدد العاشر، 2012.
- 8- عبدالقادر، حمادي، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية كلية الحقوق - جامعة وهران السالوية، 2017 ، منشور في الإنترنت.
- 9- عبدالحسين، سالم، عجز الموازنة العامة ورؤيا وسياسات معالجته مع إشارة الى للعراق، مجلة العلوم الإقتصادية والمالية، المجلد الثامن عشر، العدد (68)،2014.
- 10- العمر وآخرون، إبراهيم صالح، أثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الأردن (1996-2008)، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 40 ، العدد (1)،2013.
- 11- علوش وكاظم، جعفر باقر و مروة واسط، بيان أثر الإختلال في الموازنة العامة تلى بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011) بإستخدام تحليل السببية،مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط،العدد (17)،2015.
- 12- الغالبي والجبوري، عبدالحسين جليل ، سوسن كريم، أثر مقاييس عرض النقد على بعض الماغيرات الإقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة،2017. مأخوذ من الإنترنت <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=63158>
- 13- كاظم، حسين جواد، سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثامن عشر، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة البصرة،2006 .
- 14- كاظم وصالح، أحمد صالح حسن، علي وهيب عبدالله، أثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار في العراق للمدة (1990-2013)،بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السنة الثالثة عشرة، العدد السادس والأربعون،2015.
- 15- الهيتي وآخرون، أحمد حسين، فاطمة خلف، عدي سالم الطائي، التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة (1990-2007)، الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد الثاني، العدد الثالث،2010.
- ثالثاً:- الرسائل والأطاريح.

- 1- جابر، إبتهاال حامد، تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني في السودان، 2016.
- 2- حامد، أمجد المساعد، أثر تطبيق أدوات السياسة المالية الرئيسية علي عجز الموازنة العامة في السودان (-2012 (1992)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الإمام المهدي، السودان، 2016.
- 3- سعد، مروة محمد عباس، العوامل المؤثرة في عجز الموازنة العامة في السودان (1992-2014) نموذج قياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015.
- 4- الشلبي، زيد، عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2005-2012) (أسبابه وطرق تمويله وسبل تخفيضه)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة دمشق، 2014.
- 5- علي ، شيماء هاشم، أثر عجز الموازنات الحكومية على سعر الصرف الأجنبي، اليابان حالة دراسية للمدة (1990-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، 2008.
- 6- الفتلاوي، حسين ماجد ثامر، السياسة المالية وأثرها في عرض النقود في العراق للمدة (1990-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة القادسية، 2017.
- 7- منشد، حلمي إبراهيم، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة البصرة، 2004.

#### رابعاً: - الكتب.

- 1- إسماعيل، عوض فاضل، نظرية الإنفاق الحكومي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد، 2003.
- 2- جمال، لعمارة، أساسيات الموازنة العامة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- 3- الجميل، سرمد كوكب، الموازنة العامة للدولة (مدخل معاصر)، ط1، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان 2018.
- 4- الداوودي، زينب كريم، دور الإدارة فب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، دار نيوز للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
- 5- زكي، رمزي، إنفجار العجز ( علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى والمنهج التتموي، ط1، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000.
- 6- شبيب، دريد كامل، الاستثمار والتحليل الاستثماري- دار اليازوردي- عمان، 2009.
- 7- عبدالعظيم، حمدي، الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998.
- 8- عصفور، محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، ط2، دار المسيرة ، عمان، 2009.
- 9- المقري وقابوسة، عامر الفيتوري وعلي، تحليل الإقتصاد الكلي (أسلوب رياضي)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

- 10- منشد، حلبي إبراهيم، حول تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (2000-1975)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة البصرة، 2004.
- 11- هيكل، عبد العزيز، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية- دار النهضة- بيروت، 1986.
- 12- وليد خالد الشايجي، مدخل إلى المالية العامة الإسلامية، ط1، دار النفائس، عمان، ، 2005.
- المصادر باللغة الإنكليزية:-

- 1- Aisen, Ari and Hauner, David, Budget Deficit and Interest Rates: A Fresh Perspective. IMF Working Paper, February 2008, Fiscal Affairs Department, 2008.
- 2- Andrew.B & Ben.s. bernanke: macroeconomics, published by dorling Kindersley (India), fifth edition, 2009.
- 3- Barnes, Bob J.. A Cointegrating approach to budget deficits and long -term interest rates. Applied Economics, 2007.:.
- 4- Brian W . cashell : the economics of the federal budget deficit , crs report for congress, updated January 28 \_ 2005.
- 5- Cebula, Richard J.. Impact of budget deficits on ex postreal long-term interest rates. Applied Economics Letters, 7: 1998.
- 6- Ewing, Bradly T. and Yanochik, Mark A.. Budget deficit and the term structure of interest rates in Italy. Applied Economics Letters, 1997.:.
- 7- Garcia, Agustin and Ramajo, Julian. Budget deficit and interest rates: empirical evidence for Spain. Applied Economics Letters, 2004.
- 8- Gruber, Jonathan, Public Finance and Public Policy, Worth Publisher, New York , 2011.
- 9- Ioon Talpos and others: an empirical analysis of the budget deficit, west university of Timisoara, 2005.
- 10- - Michael Brauning, the budget deficit, public debt and endogenous growth, Hamburg \_ Germany, October 2002.
- 11- Musgrave A .Richard, Musgrave B. Peggy, Public Finance in theory and practice, McGraw-Hill Book Company, New York, 1984.
- 12- Harvy S. Rosen & Ted Gayer, Public Finance, 9th, Mc Graw. Hill Edition, Newyork, 2010 .

## الملحق (1)

المتغيرات الأساسية لنموذج التحليل القياسي في العراق للفترة (1988-2017) مليون دينار

الرقم القياسي العام (CPI) (Y) للأسعار المتغير المعتمد (التابع)	الإيرادات العامة (R) (X4)	النفقات العامة (G) (X3)	عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) (X2)	صافي (عجز) الموازنة العامة على الناتج المحلي الإجمالي الجاري % (X1) (DF/Y)	البنود/ السنوات
100	8268	13363	9848	-26.2	1988
108.2	8882	13934	11868	-24.9	1989
161.3	8491	14179	15359	-24.9	1990
415.7	4228	17497	24670	-62.3	1991
411.2	5047	32883	43909	-49.0	1992
779.3	8997	68954	86430	-42.7	1993
37182.8	25659	199442	238901	-24.7	1994
11651.7	106986	690786	705064	-25.9	1995
11711.3	178013	542542	960503	-14.3	1996
12666.5	410537	605802	1038097	-5.9	1997
13259.6	520430	920501	1351876	-8.6	1998
16117.1	719065	1033552	1483836	-4.8	1999
17122.8	1133034	1498700	1728006	-0.7	2000
11461.3	1289246	2079727	2159089	-1.9	2001
13675.2	1970853	2550630	3013601	-1.4	2002
6943.4	16018136	9247408	5773601	22.9	2003
8815.6	32982739	32117491	10148626	1.6	2004
12073.8	40502890	26375175	11399125	19.2	2005
18500.8	49055545	38806679	15460060	10.7	2006
24205.5	54599451	39031232	21721167	14.0	2007
25788.2	80252182	59403375	28189934	13.3	2008
24649.5	55209353	52567025	37300030	2.0	2009
12760.6	69521117	64351984	51743489	3.2	2010
13650.3	99998776	69639523	62473929	14.0	2011
14230.5	119466403	90374783	63735871	11.4	2012
14460.7	113767395	106873027	73830964	2.5	2013
14720.4	105386623	83556226	72692448	8.2	2014
14930.6	66470252	70397515	65435425	-2.0	2015
13722.8	54409270	67067437	70733027	-6.2	2016
13546.4	77335955	75490115	71161551	0.8	2017

الملحق (2)  
 (( عرض نتائج التحليل القياسي لنموذج الدراسة ))

**Multiple Regression - log(Y)**

Dependent variable: log(Y)

Independent variables:

- log(X1+100)
- log(X2)
- log(X3)
- log(X4)

		Standard	T	
Parameter	Estimate	Error	Statistic	P-Value
CONSTANT	-19.1845	4.46752	-4.29421	0.0002
log(X1+100)	4.58785	1.07299	4.27576	0.0002
log(X2)	0.891084	0.402582	2.21342	0.0362
log(X3)	1.1074	0.614551	1.80196	0.0836
log(X4)	-1.5441	0.345562	-4.46837	0.0001

**Analysis of Variance**

Source	Sum of Squares	Df	Mean Square	F-Ratio	P-Value
Model	73.2154	4	18.3038	34.30	0.0000
Residual	13.3419	25	0.533674		
Total (Corr.)	86.5572	29			

R-squared = 84.5861 percent

R-squared (adjusted for d.f.) = 82.1199 percent

Standard Error of Est. = 0.73053

Mean absolute error = 0.586737

Durbin-Watson statistic = 1.50204 (P=0.0184)

Lag 1 residual autocorrelation = 0.214654

**The StatAdvisor**

The output shows the results of fitting a multiple linear regression model to describe the relationship between log(Y) and 4 independent variables. The equation of the fitted model is

$$\log(Y) = -19.1845 + 4.58785 \cdot \log(X1+100) + 0.891084 \cdot \log(X2) + 1.1074 \cdot \log(X3) - 1.5441 \cdot \log(X4)$$

Since the P-value in the ANOVA table is less than 0.05, there is a statistically significant relationship between the variables at the 95.0% confidence level.

The R-Squared statistic indicates that the model as fitted explains 84.5861% of the variability in log(Y). The adjusted R-squared statistic, which is more suitable for comparing models with different numbers of independent variables, is 82.1199%. The standard error of the estimate shows the standard deviation of the residuals to be 0.73053. This value can be used to construct prediction limits for new observations by selecting the Reports option from the text menu. The mean absolute error (MAE) of 0.586737 is the average value of the residuals. The Durbin-Watson (DW) statistic tests the residuals to determine if there is any significant correlation based on the order in which they occur in your data file. Since the P-value is less than 0.05, there is an indication of possible serial correlation at the 95.0% confidence level. Plot the residuals versus row order to see if there is any pattern that can be seen.

In determining whether the model can be simplified, notice that the highest P-value on the independent variables is 0.0836, belonging to log(X3). Since the P-value is greater or equal to 0.05, that term is not statistically significant at the 95.0% or higher confidence level. Consequently, you should consider removing log(X3) from the model.

GET

```
FILE='C:\Users\Hp\Desktop\AllNew\Dr Sabah Khoshnaw\Data.sav'.
DATASET NAME DataSet2 WINDOW=FRONT.
COMPUTE Ylog=lg10(Y).
EXECUTE.
COMPUTE X1log=lg10(X1+100).
EXECUTE.
COMPUTE X2log=lg10(X2).
EXECUTE.
```

```

COMPUTE X3log=lg10(X3) .
EXECUTE.
COMPUTE X4log=lg10(X4) .
EXECUTE.
REGRESSION
  /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS CI(95) BCOV R ANOVA COLLIN TOL CHANGE ZPP
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT Ylog
  /METHOD=ENTER X1log X2log X3log X4log
  /RESIDUALS DURBIN
  /CASEWISE PLOT(ZRESID) OUTLIERS(3) .
  
```

### Regression Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
Ylog	3.8141	.75030	30
X1log	1.9568	.11522	30
X2log	6.4579	1.28857	30
X3log	6.5078	1.37932	30
X4log	6.3421	1.63596	30

### Correlations

		Ylog	X1log	X2log	X3log	X4log
Pearson Correlation	Ylog	1.000	.686	.813	.783	.735
	X1log	.686	1.000	.778	.798	.842
	X2log	.813	.778	1.000	.992	.976
	X3log	.783	.798	.992	1.000	.990
	X4log	.735	.842	.976	.990	1.000
Sig. (1-tailed)	Ylog	.	.000	.000	.000	.000
	X1log	.000	.	.000	.000	.000
	X2log	.000	.000	.	.000	.000
	X3log	.000	.000	.000	.	.000
	X4log	.000	.000	.000	.000	.
N	Ylog	30	30	30	30	30
	X1log	30	30	30	30	30
	X2log	30	30	30	30	30
	X3log	30	30	30	30	30
	X4log	30	30	30	30	30

### Model Summary<sup>b</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	Durbin-Watson
1	.920 <sup>a</sup>	.846	.821	.31727	.846	34.298	4	25	.000	1.502

a. Predictors: (Constant), X4log, X1log, X2log, X3log

b. Dependent Variable: Ylog

### ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13.809	4	3.452	34.298	.000 <sup>b</sup>
	Residual	2.516	25	.101		
	Total	16.326	29			

a. Dependent Variable: Ylog

b. Predictors: (Constant), X4log, X1log, X2log, X3log

### Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics		
		B	Std. Error				Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF	
1	(Constant)	-8.332	1.940		-4.294	.000	-12.328	-4.336						
	X1log	4.588	1.073	.705	4.276	.000	2.378	6.798	.686	.650	.336	.227	4.404	
	X2log	.891	.403	1.530	2.213	.036	.062	1.720	.813	.405	.174	.013	8.305	
	X3log	1.107	.615	2.036	1.802	.084	-.158	2.373	.783	.339	.141	.005	7.711	
	X4log	-1.544	.346	-3.367	-4.468	.000	-2.256	-.832	.735	-.666	-.351	.011	9.625	

a. Dependent Variable: Ylog

### Coefficient Correlations<sup>a</sup>

Model			X4log	X1log	X2log	X3log
1	Correlations	X4log	1.000	-.594	.346	-.801
		X1log	-.594	1.000	-.068	.317
		X2log	.346	-.068	1.000	-.828
		X3log	-.801	.317	-.828	1.000
	Covariances	X4log	.119	-.220	.048	-.170
		X1log	-.220	1.151	-.029	.209
		X2log	.048	-.029	.162	-.205
		X3log	-.170	.209	-.205	.378

a. Dependent Variable: Ylog

### Collinearity Diagnostics<sup>a</sup>

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions				
				(Constant)	X1log	X2log	X3log	X4log
1	1	4.951	1.000	.00	.00	.00	.00	.00
	2	.047	10.306	.01	.00	.00	.00	.00
	3	.002	56.608	.03	.11	.11	.01	.11
	4	.000	111.884	.69	.67	.25	.02	.67
	5	.000	196.935	.27	.21	.64	.98	.21

a. Dependent Variable: Ylog

### Residuals Statistics<sup>a</sup>

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1.9136	4.4336	3.8141	.69006	30
Residual	-.49442	.70514	.00000	.29457	30
Std. Predicted Value	-2.754	.898	.000	1.000	30
Std. Residual	-1.558	2.223	.000	.928	30

a. Dependent Variable: Ylog